الأمم المتحدة A/51/PV.16

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ١٦
الثلاثاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة أولا لوزير الدولة ووزير الخارجية في رومانيا سعادة السيد تيودور فيوريل ميليسكانو.

السيد ميليسكانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني بوجه خاص أن أهنئكم، سيدي، بانتخابكم رئيسا للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة وأن أعرب عن ارتياحنا لرؤيتكم في هذا المنصب الرفيع ممثلا لبلد ولمنطقة لهما تقدير واسع النطاق بسبب تقاليدهما وديناميتهما. وإني لعلى يقين من أن خبرتكم وصفاتكم كدبلوماسي مبرز ستيسر عمل هذه الدورة ونجاح نتائجها. كما أود أن أعرب عن شكرنا لسلفكم السيد ديوغو فريتاس دو أمارال ممثل البرتغال لطريقته البارعة في توجيه أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا الكبير للعمل الرائع الذي أداه بتميز منذ عام ١٩٩٢ الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، لما فيه صالح الأمم المتحدة.

ولقد عادت الجمعية للانعقاد من جديد، لا لمجرد استعراض التطورات الإقليمية والعالمية الجديدة واستعراض نتائج العام الماضي بل أيضا وعلى الأخص لمناقشة الآفاق والتحديات التي نواجهها على أعقاب القرن الحادي والعشرين.

إننا نُدعى أساسا للتفكير والعمل المشترك من أجل إقامة نظام دولي يضمن السلام والاستقرار والتقدم والازدهار للجميع. ولا شك في أن الأمم المتحدة هي عماد هذا النظام. ولا أدل على ذلك من إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وقعناها لتونا. ونحن من بين من يرون أن أمامنا الآن فرصة تاريخية لضمان أمن العالم واستقراره عن طريق إنشاء المؤسسات الديمقراطية، والتنمية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان والعدل الاجتماعي. وهذا يتطلب تحسين التعاون الدولي وأن تسود روح شراكة جديدة بين جميع البلدان.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86338

9686338

وتعتزم رومانيا الإسهام في هذا الجهد المشترك عن طريق تعزيز إنجازاتها في مجال إقامة مجتمع ديمقراطي جديد على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان واقتصاد السوق، بقصد تأكيد وجودها كعامل استقرار في المنطقة.

وفي معرض تنويهي ببعض الأحداث الهامة في العام الماضي، أذكر بأن سياستنا في الاقتصاد الكلي وما أحرزناه من تقدم في مجال إنشاء المؤسسات المتوائمة مع اقتصاد السوق أديا الى تحسن مطرد في الأداء الاقتصادي. وقد أصبح القطاع الخاص يمثل الجانب الأكبر في ناتجنا المحلي الإجمالي. وللتغلب على صعوبات مرحلة التحول واستعدادا للاندماج في الاتحاد الأوروبي، تلقت رومانيا مساعدة كبيرة من الاتحاد الأوروبي وأعضائه. وقد منحت الولايات المتحدة رومانيا مركز الدولة الأكثر رعاية بصفة دائمة. وأصبح بلدي عضوا كامل العضوية في مبادرة وسط أوروبا، وسيصبح في العام القادم جزءا من اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. كما كان توقيع معاهدة للتفاهم والتعاون وحسن الجوار بين رومانيا وهنغاريا، حدثا هاما ليس بالنسبة لمصالحتنا التاريخية فحسب بل كذلك للاستقرار في وسط أوروبا.

وأود أيضا أن أنوه بمساهمة بلدي الفعالة في برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وفي عملية قوات التنفيذ في البوسنة والهرسك. إن ذلك يعزز اعتقادنا بأن مقررا ملائما سوف يتخذ بشأن اندماجنا في حلف الأطلسي.

وعلى المستوى دون الاقليمي، أيدت رومانيا التدابير الرامية الى تعزيز التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود، وعملية علاقات الاستقرار وحسن الجوار في جنوب شرق أوروبا، التي هي أيضا موضوع مبادرات من الاتحاد الأوروبي ومن الولايات المتحدة. وإذ تدرك الحكومة الرومانية أهمية عملية التحول الى الديمقراطية، قررت أن تستضيف المؤتمر الدولي الثالث المعني بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، في بوخارست، وذلك في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

إن جميع هذه التطورات والمبادرات تشهد بعزم بلدي على أن يتصرف بوصفه شريكا موثوقا به ومسؤولا في الشؤون الدولية، وعامل استقرار ومصدر أمن في أوروبا والعالم.

وبمناسبة الاجتماع التذكاري الذي عقد بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ ميثاق الأمم المتحدة، أشار العديد من رؤساء الدول - ومنهم رئيس رومانيا - الى أن المنظمة يمكن بل ينبغي أن تضطلع بدور أكبر في العلاقات الدولية، كي تستجيب استجابة أشد فعالية للتحديات العالمية. ومن الأمور التي يتزايد وضوحها أننا في نقطة من التاريخ ينبغي عندها النظر في مشكلات عديدة من منظور عالمي، إذا شئنا أن نحقق رؤية مشتركة يكون فيها الفرد هو بؤرة سياساتنا. والمشكلة الرئيسية التي يجب حلها في فجر الألفية الثالثة هي إيجاد التوليف المناسب بين التطلع العام الى العالمية وبين تطلع الفرد الى تحقيق ذاته.

إن سلسلة المؤتمرات العالمية الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة خلال السنوات الخمس الماضية قد أدت الى بروز مفهوم متكامل جديد للتنمية المستدامة، يركز على الكائن البشري.

والآن ونحن بصدد إعاة تنشيط منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها واصلاحها، بما في ذلك تحقيق توسيع محدود لمجلس الأمن، نرى أن جني ثمار تلك الانجازات أمر مفيد وقد آن أوانه. ومن المرغوب فيه أيضا أن نتفق على رؤية مشتركة متكاملة للتنمية، وعلى قائمة من الأسبقيات تلهم وترشد النهج العام لتجديد الأمم المتحدة. فإذا ما تصرفنا على هذا النحو، سنكون قادرين على تسهيل هدفنا الحالي، ما دامت الأفرقة العاملة التي أنشأتها الجمعية العامة تعجل بتحقيق نتائج متوازنة وواقعية.

إن رومانيا، مع غيرها من الدول الأعضاء، ترى أيضا أن الأوان قد آن لتحقيق توسيع في عضوية مجلس الأمن، سواء في فئة الأعضاء الدائمين - والمانيا واليابان مؤهلان لذلك أعظم التأهيل بفضل أهميتهما في الشؤون الدولية - أو في فئة الأعضاء غير الدائمين. وينبغي أن يتم ذلك من خلال صيغة يتفق عليها، واستنادا إلى المقترحات التي سبق أن قدمت، كالاقتراح الايطالي الذي يمثل أساسا طيبا لكفالة تمثيل مزيد من الدول في المجلس، بما فيها دول أوروبا الوسطى والشرقية. وباختصار ينبغي أن يدعى اجتماع خاص للجمعية العامة الى الانعقاد لحسم نتائج اصلاح منظومة الأمم المتحدة.

وبعد أن قدمت ملاحظات عامة أود أن أدلي ببضعة تعليقات عن مسائل خاصة في جدول أعمالنا.

فأولا، فيما يتعلق بإدارة شؤون الأزمات والمنازعات، من الواضح أن الأطراف الضالعة مباشرة في تلك الأزمات والمنازعات هي التي تقع عليها المسؤولية الأولى عن حل النزاع واعادة السلم والأمن. ونحن ننوه بالأهمية التي نعلقها على الحوار كوسيلة للتوصل الى حلول عن طريق التفاوض بين الأطراف التي يعنيها الأمر مباشرة.

وسوف نسهم في إنشاء علاقات طبيعية بين بلدان يوغوسلافيا السابقة، وفي التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون، بما في ذلك رفع العقوبات الموقعة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد أبدينا اهتمامنا وترحيبنا بالمبادرات المتعلقة بإعادة البناء الاقتصادي للمنطقة، ونحن مستعدون استعدادا كاملا للمساهمة بطريقة نشطة في هذه العملية، بما في ذلك عن طريق المشاركة في مشروعات تعاونية مع البلدان المجاورة.

ونعرب عن قلقنا العميق من جراء التطورات الحديثة المزعجة في عملية السلام في الشرق الأوسط، وهي التطورات التي تناولها قرار مجلس الأمن ١٠٧٣ (١٩٩٦). ونرحب بمبادرة الولايات المتحدة الرامية الى استئناف المفاوضات بين الأطراف على أساس المبادئ المتفق عليها في مدريد وأوسلو، إذ أنها تمثل الطريق الوحيد لبناء سلم عادل ودائم. وتعترف رومانيا بضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي دعما لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهي تشارك من جانبها مشاركة نشطة في الأفرقة العاملة المتعددة الأطراف.

ولا نزال منشغلي البال بشأن الحالة المستمرة المعقدة والمحفوفة بالشكوك في الجزء الشرقي من جمهورية مولدوفا، ونؤكد من جديد ضرورة انسحاب القوات الأجنبية بلا قيد ولا شرط وبطريقة منظمة من المنطقة الواقعة عبر نهر النيستر.

ونولي ما ينبغي من اهتمام لجميع المبادرات الموجهة إلى أية عملية يمكن أن تؤدي الى سلم دائم في شبه الجزيرة الكورية، وفي مناطق التوترات والمنازعات الأخرى.

إن الأمم المتحدة، بوصفها الضامن الرئيسي للسلم والأمن الدوليين، ينبغي أن تشارك بمزيد من النشاط في منع الأزمات ومعالجتها باستعمال أدوات مرنة للسلم، بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية وعمليات حفظ السلام. إن الخبرة التي اكتسبتها الدول المساهمة، - بما فيها رومانيا، وخصوصا نتيجة لمساهمتها المحسوسة في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنغولا - تبرز ضرورة تعزيز القدرة على رد الفعل السريع، وذلك بتحسين نظام التأهب الاحتياطي وغيره من التدابير الموجهة إلى الوزع السريع لعمليات حفظ السلام الجديدة، وتحسين إدارة العمليات الجارية.

وفيما يتعلق بالجزاءات، فإن رومانيا التي تأثرت تأثرا عميقا بالتنفيذ الصارم للجزاءات الاقتصادية، خصوصا الجزاءات التي طبقت في حالة يوغوسلافيا السابقة، تعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تلعب دورا أكبر من دورها الحالي في عملية تعويض البلدان الثالثة، حتى يمكن أن تصان فعالية خطوات مجلس الأمن وموثوقيتها في هذا الميدان.

وفي المقام الثاني، أود أن أقدم بعض التعليقات بصدد عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. إن رومانيا، بوصفها طرفا في هذه العملية منذ مولدها، رحبت بارتياح بإقرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فهذه الخطوة الرئيسية تمثل مرحلة أساسية في تحقيق هدف من الأهداف الرئيسية لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بهذا الموضوع في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، والمحيط الهادئ وأفريقيا، إنما يهدف إلى تحقيق نفس الغاية.

وسوف تستمر رومانيا في الاسهام في تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سواء قبل مؤتمر الاستعراض القادم في سنة ٢٠٠٠، أو في اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي سوف تجتمع في ١٩٩٧. وسوف نولي انتباها مساويا لموضوع الإسراع ببدء المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد القابلة للانشطار، وكذلك لتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، وإنشاء آلية فعالة للتحقق من ذلك.

ومرة أخرى ندعو جميع الدول لمناقشة وضع مدونة قواعد سلوك تتعلق بنقل الأسلحة التقليدية وذلك لزيادة الشفافية والثقة بين الدول في هذا الميدان.

وتؤيد رومانيا جميع الجهود التي تؤدي إلى الحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد. ولبلوغ هذا الهدف في ١٩٩٥، أعلنت الحكومة الرومانية وقفا اختياريا، سيجري تمديده هذا العام، وبدأت اجراءات التصديق على البروتوكولات الاضافية لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

وتتصل النقطة الثالثة والأخيرة بالمجالين الاجتماعي والاقتصادي، ونعتقد أن الاحتمالات طيبة لاعتماد "خطة للتنمية". وتؤيد رومانيا الرأي القائل بأن بوسع الأمم المتحدة بل ينبغي لها أن تسهم في تنفيذ شراكة عالمية للتنمية بين البلدان النامية، والبلدان المتقدمة والمؤسسات متعددة الأطراف. وقد لاحظنا باهتمام إدراج هذا المفهوم في البلاغ الاقتصادي الذي اعتمده مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع في ليون، والاعتراف بأن الشراكة الجديدة ينبغي أن تعود بالفائدة على الجميع وأن تستند إلى روح التضامن التي توزع بها المسؤولية فيما بين جميع الشركاء.

وفي هذا الإطار، ينبغي للأمم المتحدة ومؤسساتها أن تواصل بذل الجهود لاجراء الاصلاح والتكيف وذلك بهدف تحسين أدائها في بناء توافق الآراء في مجال التنمية. ونرحب بالنتائج التي توصلت إليها الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعقودة في مدراند كخطوة أساسية في سبيل تجديد الاونكتاد. فقد مهدت الدورة السبيل أمام اصلاح الهيكل الحكومي الدولي للاونكتاد وإعادة توجيه أولوياته حرصا على إقامة التعاون مع منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز المالية. وهذا من

شأنه أن يؤدي إلى ادماج البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال في النظام التجاري والمالي العالمي.

ونشير أيضا إلى الاجراءات التي اتخذت مؤخرا لتعزيز الدور المركزي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في وضع وتنسيق السياسات المشتركة، وكذلك مبادرات اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجان الاقليمية الأخرى في سبيل إعادة تحديد أولوياتها.

وتقع على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي مسؤولية ضمان متابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية. وسنعمل معا في الإعداد لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في ١٩٩٧، وذلك من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن حماية البيئة في مؤتمر ريو، وفي مؤتمر فيينا الاقليمي المعني باستعراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن. وتجدر الاشارة إلى أنه تم مؤخرا عقد مؤتمر دون إقليمي في بوخارست أجري فيه تقييم مفيد لتنفيذ منهاج عمل بيجين فيما يتعلق بمركز المرأة في أوروبا الوسطى والشرقية.

ونؤيد جهود الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها، بما في ذلك جميع أشكال الجرائم ذات الصلة. وإننا نعتزم المشاركة في الإعداد لعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ١٩٩٨ وتكرس لمعالجة هذا البلاء.

ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يحشد قواه لمكافحة الزيادة السريعة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية والارهاب. وإننا نشجع على مشاركة أكثر نشاطا من جانب الأمم المتحدة. وفي هذا المضمار، نرحب بالاقتراح الذي تقدم به في الاسبوع الماضي الرئيس كواسنيفسكي رئيس بولندا.

إن المساعدة الانمائية تتطلب استجابة جديدة وأفضل من جانب المجتمع الدولي، نهوضا بهدفنا المشترك المتمثل في النمو المستدام والمنصف اجتماعيا الذي يركز على الانسان وعلى حماية البيئة. وتدفقات المساعدة ينبغي أن تكون أكثر كفاءة وأن توجه إلى البلدان التي تحتاج إليها فعلا. وتحتفظ رومانيا بعلاقات تعاون جيدة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وممثله المقيم في بوخارست، ومع الصناديق الأخرى وبرامج التنمية الأخرى - بما فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - ومع الوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز. ونحن نتكفل بأن يتم استخدام المساعدة التي نتلقاها في تحقيق الاصلاحات الهيكلية والاستقرار للاقتصاد الكلي، وبأن تسهم بالمثل في تهيئة ظروف مؤاتية لتوسيع قطاع خاص يتسم بالديناميكية والتنافس.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا التزام بلدي القوي بالطابع العالمي لحقوق الانسان والحريات الأساسية التي تعطي الأمم المتحدة الأولوية لتعزيزها ومراعاتها.

وبناء على ذلك، فإن الحكومة الرومانية تدين أي شكل من أشكال التمييز والتعصب، ولا سيما القومية العدوانية، وتنوي ضمان الممارسة الحرة والمتساوية لحقوق الإنسان، بما في ذلك، حقوق المرأة، والأطفال، والأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية. وإننا نؤيد الجهود التي يبذلها المفوض السامي لحقوق الإنسان، بوصفه المنسق العام للهيئات المتخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة، من أجل تحسين كفاءة مركز حقوق الإنسان.

وإن أفضل ضمانة للتقيد بحقوق الإنسان، إنما تكمن في توطيد الديمقراطية. وهذا العنصر من ثالوث "الديمقراطية - التنمية - السلام" يأتي بي إلى ملحوظة أخيرة في سياق إسهام الأمم المتحدة في توطيد الديمقراطية على نطاق العالم. فنحن بعقدنا للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في بوخارست، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، إنما نود مواصلة الحوار وتشاطر الخبرة في بناء المجتمعات الديمقراطية، وذلك بالاسهام من جانبنا بخبرة رومانيا التي هي بلد في أوروبا الوسطى يحي على نحو لا رجعة فيه أفضل تقاليده الديمقراطية بعد كل تلك السنوات من الحكم الدكتاتوري.

وأود أن أؤكد للجمعية، أن بلدي سيعمل كل ما في وسعه، بالتعاون مع جميع البلدان المهتمة بالأمر، من أجل تمكين الأمم المتحدة - وهي الضامن للسلام والشرعية

الدولية - من الاستجابة على نحو أكثر فعالية للمشكلات التي نتشاطرها جميعا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سعادة السيد سومسافات لنغسافاد.

السيد لنغسافاد (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم باللاوية؛ والترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): أود بداية أن أعرب عن سروري لرؤيتكم، سيدي، تتولون رئاسة الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وأن انتخابكم لهذا المنصب الرفيع المسؤولية لهو دليل على أهمية دور بلدكم، ماليزيا، الذي هو بلد تربطه بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية علاقات صداقة وتعاون ممتازة في العديد من المجالات. ولعلمي بما تتميزون به من كفاءة بارزة وصفات رائعة كدبلوماسي محنك، فإنني على اقتناع بأن مداولات هذه الدورة ستتوج بنجاح باهر.

وأود كذلك في هذه المناسبة أن أعرب عن خالص تقديري للأمين العام بطرس بطرس غالى، على العمل الممتاز الذي أنجزه خلال شغله لمنصبه طوال خمس سنوات في خدمة دول وشعوب العالم.

وإن ما شهدناه في السنوات الأخيرة من تعزيز للتعاون من أجل التنمية بين الشعوب يعبر عن الاتجاه العام الذي يسود أنحاء العالم. إلا أننا نلاحظ بأسف في مناطق عديدة من العالم، استمرار الحالات المعقدة والتوترات الناجمة عن الصراعات الإثنية الدموية والاختلافات الدينية.

والأخطر من ذلك أننا نشهد تدخلا في الشؤون الداخلية للدول. وتوجه سياسات الهيمنة ضد دول صغيرة من خلال إجراءات الحصار الاقتصادي التعسفي التي تمثل أشكالا جديدة من العنصرية والعبودية. وهذا يهدد بل قد يدمر التعايش في وئام بين الدول والشعوب، ويجب أن يعمل المجتمع الدولي برمته بجد أكثر لإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بحل هذه المشاكل في أقرب وقت ممكن. وليست هذه بالمهمة السهلة. ويجب أن نبدي جميعا الصبر والتصميم. ونعتقد أننا إذا عملنا سويا، جاعلين الإنصاف والعدالة نصب أعيننا، كما فعلنا مرات عديدة، أمكننا التوصل إلى أهدافنا النهائية.

وفي أوروبا، يعتبر اتفاق دايتون للسلم الموقع في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لمواجهة مشاكل البوسنة والهرسك، والانتخابات التالية، مرحلة هامة في السعي من أجل إيجاد حل للصراع المزعج والمدمر في ذلك البلد. ونناشد جميع الأطراف المعنية إبداء أقصى قدر من ضبط النفس والموضوعية في التنفيذ المخلص والصارم للتعهدات التي قطعت بغية استعادة السلم والاستقرار والتعاون في تلك المنطقة.

وفي جنوب أفريقيا، يحاول شعبها، تحت القيادة الحازمة للرئيس مانديلا، التغلب على آثار الفصل العنصري وإعادة بناء ذلك البلد الحبيب. ونشيد بسلطات جنوب أفريقيا الجديدة على تصميمها وشجاعتها، ونأمل أن تحقق جنوب أفريقيا وشعبها الباسل كل نجاح في هذه المهام الصعبة.

وفي بلدان البحر الكاريبي، لا تزال علاقات التعاون الاقتصادي والثقافي وغيرها من العلاقات تتطور وفقا للمناخ الدولي الحالي، ومما يعزز السلم والأمن في ذلك الجزء من العالم. وبالنظر إلى مجريات الأحداث المنطقية هذه، نأمل أن تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية موقفا أكثر معقولية في جهودها من أجل حل المشكلة الحالية مع جمهورية كوبا من خلال الحوار المخلص بغية الاستجابة للمصالح المشروعة للشعبين والمساعدة على تعزيز التفاهم بين البلدين.

وفي الشرق الأوسط، وفي أعقاب إنشاء السلطة الفلسطينية وفقا لاتفاق واشنطن للسلام الموقع في عام ١٩٩٣، بعثت عملية السلام آمالا عظام. ولكنها تعرضت أخيرا لمصاعب، فقد زادت أحداث القدس في الأسبوع الماضي من تعقيد الحالة. ونحن نشعر بقلق عميق إزاء الحالة، وحكومة لاوس تأمل أن يساعد الاجتماع المقبل بين زعماء طرفي الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على تطبيع الحالة حتى يمكن احترام الالتزامات التي قطعها الطرفان على نفسيهما لصالح السلم والتعاون في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

وعلى شبه الجزيرة الكورية، تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، كما ينبغي لهما أن تفعلا تنفيذ الاتفاقات المبرمة، فتساعدان بذلك على توطيد السلم في المنطقة. ونرحب بهذه الحالة، وتعرب لاوس، حكومة وشعبا، عن دعمها الكامل لطموحات الشعب الكوري العميقة إلى بلوغ حالة يصبح فيها نشوب أي حرب جديدة أمرا مستحيلا، ويتم في ظلها تحقيق إعادة التوحيد السلمي لكوريا على أساس الحوار والآليات الجديدة المناسبة التي يمكن أن تحول الغايات إلى حقائق واقعة.

وفي جنوب شرقي آسيا، اكتسبت الحركة صوب السلم والتعاون قوة جديدة. وقد بحث ممثلو بلدان المنطقة، مؤخرا، في ماليزيا، خطة إنشاء خط حديدي يمتد من آسيا إلى أوروبا ومن سنغافورة إلى الصين عن طريق لاوس. وسيعزز هذا المشروع التعاون في المنطقة وبلدان المنطقة إذ تضع ذلك في اعتبارها، تحاول العمل سويا من أجل حل مشاكلها بالوسائل السلمية ووفقا للحقائق الإقليمية. إن هذه البلدان، بما فيها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، إخلاصا منها لسياساتها الخاصة بالتعايش السلمي والأمن لصالح التنمية، قد وقعت معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. ويعتبر هذا الحدث التاريخي إسهاما رئيسيا من جانبها. وتعتقد حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن اعتماد دورة الجمعية العامة الخمسين لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يعتبر علامة على نجاح فائق للجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي لتحقيق القضاء التدريجي على الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم.

وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، حقق الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في عام ١٩٨٦ أول ثماره لشعبنا. فقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي السنوي طوال الخمس سنوات الماضية، أي منذ عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥، ما يقرب من ٦،٤ في المائة ويعتبر معدل التضخم مستقرا بصفة عامة، مما يساعد تدريجيا على رفع مستويات المعيشة لسكان لاو المتعددي الأعراق. وقد ساعد ما أنجزناه على المحافظة على الاستقرار السياسي والوئام الاجتماعي. وقد أجرى الحزب الثوري الشعبي استعراضا شاملا في المؤتمر الذي عقده في آذار/مارس الماضي لأوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية قرر على أثره وجوب مواصلة الإصلاح دون هوادة على أساس اقتصاد السوق. كما قرر أيضا أن يستهدف تحقيق نمو اقتصادي وطني سنوي بمتوسط يتراوح بين ٨ و ٨،٥ في المائة وبلوغ دخل سنوي للفرد قدره ٥٠٠ دولار أمريكي بحلول سنة ٢٠٠٠. وتشجع حكومتنا حاليا مختلف القطاعات الاقتصادية على التطوير. وتساعد الأجانب على الاستثمار لتطوير قدرة البلد الكامنة بغية توطيد الأسس المادية والتقنية التي تساعد البلد على توديع التخلف بحلول عام ٢٠٢٠. وهذه مهمة شاقة ورئيسية ستعمل الحكومة بجد من أجل إنجازها.

وتعتزم حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في علاقاتها الخارجية، مواصلة سياستها من أجل السلم والاستقلال والصداقة والتعاون مع جميع البلدان والمنظمات الدولية وغير الحكومية. وستركز جهودها في الوقت الحاضر على تهيئة الظروف اللازمة لتمكيننا من الانضمام إلى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٩٧. وسيتمكن بلدنا بذلك من مسايرة التنمية العامة في سائر بلدان المنطقة وفي شتى أنحاء العالم. ويسعدنا إعلان كمبوديا وميانمار عن رغبتهما في الانضمام إلى هذه الرابطة.

إن الحالة الاقتصادية الدولية تشهد تطورات إيجابية. وفي بعض البلدان تتبدى بوادر التقدم. ومع ذلك، لا تتوفر مؤشرات تفيد بأن الاقتصاد العالمي سيحقق انتعاشا عاجلا وباقيا. إن ازدياد الترابط والعولمة في الاقتصاد الدولي يفتح فرصا جديدة ولكنه يثير أيضا توترات واختلالات جديدة ويتسبب على الأخص في تهميش البلدان النامية.

ويجب على المجتمع الدولي بأسره أن يعمل سويا لكفالة وجود بيئة اقتصادية دولية أكثر ملاءمة وأكثر إنصافا، بيئة تستطيع البلدان النامية أن تشحن فيها على نحو فعّال كفاحها ضد الفقر ومن أجل إحراز التقدم في جميع مجتمعاتها.

والحق في الإسكان اللائق للجميع هو حق ضروري في كفالة الاستقرار والتنمية السليمة في المجال الاجتماعي - الاقتصادي. ويسرنا إذن أن نلاحظ الإنجازات التي حققها مؤتمر الأمم المتحدة

للمستوطنات البشرية الذي انعقد في حزيران/يونيه في اسطنبول. ويسر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أيضا أن تلاحظ النتائج الإيجابية التي أحرزها مؤتمر الأمم المتحدة التاسع للتجارة والتنمية الذي انعقد في أيار/مايو الماضي في ميدراند بجنوب أفريقيا.

ولقد قام مؤخرا المؤتمر العالمي لمكافحة استغلال الأطفال جنسيا لأغراض تجارية، وهو المؤتمر الذي انعقد في استوكهولم بالسويد، بالنظر جديا في الحالة الراهنة المقلقة حيث يجد أكثر من مليون طفل في جميع أنحاء العالم أنفسهم سنويا ضحايا لمختلف انواع سوء المعاملة، وقد طرح المؤتمر على المجتمع الدولي تدابير مختلفة لمكافحة هذا الخطر الجديد الذي يهدد مستقبل الجيل الجديد. وتؤيد حكومة لاو هذه الجهود وهي عاقدة العزم على تنفيذها بكل طريقة ممكنة.

ومشكلة سوء استعمال المخدرات لا تزال تثقل صدر المجتمع الدولي. ولا يمكن حل هذه المشكلة، بسبب طابعها العالمي، إلا بقيام تعاون دولي فعّال يستند على مبدأ المسؤولية المتشاطرة. وفي السنوات الأخيرة، وضعت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية برنامجا شاملا لمراقبة المخدرات حتى عام ٢٠٠٠، يتضمن تخفيضا تدريجيا لزراعة الخشخاش من خلال تنفيذ مشاريع إنمائية ريفية متكاملة. ونظرا لخطورة مشكلة المخدرات في مجتمعنا، عملنا مؤخرا على تعديل قانوننا الجزائي واعتماد أحكام أشد قسوة لهذه الجرائم. وأحرزنا عددا معينا من النتائج المرضية في تنفيذ هذا البرنامج، ولا يزال يتعين القيام بعمل كثير. وبتعاون ومساعدة بلدان صديقة ومنظمات دولية وغير حكومية، نأمل في أن نتمكن من إحراز تقدم أكبر في المستقبل تعزيزا للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل استئصال هذه الآفة من على وجه الأرض.

والبيئة هي إحدى المسائل التي يعلق عليها المجتمع الدولي أهمية كبرى. وللبلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء حق سيادي ومقدس في استغلال مواردها الطبيعية. وفي ممارسة هذا الحق الأساسي، يجب أن يمشي النمو الاقتصادي المستدام جنبا إلى جنب مع حماية البيئة، والعكس بالعكس. وينبغي للحماية البيئية ألا تنطوي بأي شكل على رفض للتنمية الاقتصادية خشية إلحاق الضرر بالبيئة. ويجب على هذين المفهومين أن يعزز أحدهما الآخر باعتبارهما الدعامتين للتنمية الدائمة في جميع البلدان. ونرى أنه ليس من قبيل الحكمة التركيز على مفهوم على حساب المفهوم الآخر. فالمراعاة المتساوية لهذين الجانبين هي وحدها الكفيلة بإنجاح أي جهد يبذل من أجل التنمية.

إننا نعيش في عالم معقد ولا يزال غير مستقر الأوضاع حتى الآن. وفي هذا السياق، تعلق الأمم والشعوب في جميع أنحاء العالم أهمية كبرى على الأمم المتحدة، التي هي المحفل العالمي الوحيد المتعدد الأطراف للنظر في المشاكل العالمية. ولضمان قيام المؤسسة بالمهام الكبرى الموكولة إليها، يتعين عليها أن تؤقلم نفسها مع الحقائق العالمية الجديدة. وفي هذا السياق، من الضروري التأكيد على دور الجمعية العامة، التي تمثل فيها جميع الدول، باعتبارها الجهاز الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة للتداول وصنع القرار. أما بالنسبة إلى مجلس الأمن، فيعتقد وفد لاو أنه ينبغي إعادة تشكيله وجعله أكثر ديمقراطية. إننا نرى وجوب توسيعه توسيعا محدودا من حيث عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين وذلك وفقا لتوزيع جغرافي عادل ومع مراعاة الأهمية النسبية لمختلف البلدان. وسعيا لتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تصبح لبلدان معينة، مثل اليابان والمانيا والهند بصفة خاصة، أعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن. وعندئذ سيكون مجلس الأمن في وضع يمكنه من تلبية التطلعات المشروعة للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، التي تشكل الأغلبية الساحقة من الأمم الموجودة على كوكبنا. وفي هذا السياق، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لن تدخر جهدا، بالتعاون مع وفود أخرى، من أجل الإسهام على نحو إيجابي في الجهود التي تبذل حاليا لتعزيز منظمتنا العالمية.

خطاب صاحب السمو الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية إلى خطاب يدلي به صاحب السمو ولي العهد الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو.

اصطحب صاحب السمو ولي العهد الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أيما سرور أن أرحب بصاحب السمو ولي العهد الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو، في الأمم المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الأمير ألبرت (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني سرورا كبيرا في هذه الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة أن أهنئكم على انتخابكم. إن خبرتكم الثرية في الشؤون الدولية، ومهاراتكم المهنية وصفاتكم الدبلوماسية العظيمة تشكل في نظري ونظر بلدي ضمانة لنجاح عملنا. وأود التوجه كذلك بهذه التهانئ الصادقة تماما إلى بقية أعضاء مكتب الجمعية الذين انتخبناهم توا. وأتمنى لهم كل النجاح في أداء المهام الهامة والحساسة التي تنتظرهم.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا وإعجابنا لرئيس الدورة الخمسين للجمعية العامة، الذي أتم قبل هنيهة فترة رئاسته الناجحة للغاية. فلقد قام بعمل ممتاز كفل به هيبة المناسبات العديدة والزاخرة بالدلالات الرمزية التي جرت خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء هذه المنظمة. وأعطى زخما كبيرا للمناقشات المستفيضة التي دارت داخل الجمعية العامة بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة وبشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. ولقد تقدم وفد موناكو باقتراحات تتعلق، على الأخص، بزيادة عدد أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين. وهي واردة في المرفق ١١ لتقرير الفريق العامل المنشأ لهذا الغرض.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على جهوده من أجل جعل منظمتنا أقل تكلفة وأكثر فعالية. فهو، في ظل وضع سياسي واقتصادي صعب بصورة خاصة، لم يدخر جهدا في سبيل تحقيق المهمة التي انطناها به قبل خمس سنوات.

لقد أشرت الآن للتو إلى الصعوبات القائمة في عصرنا. إنها صعوبات كبرى وكثيرا ما تبدو مستعصية تماما على الحل، على الأقل على المدى القصير.

وثمة عوامل عديدة، مختلفة جدا أحيانا ولكنها مترابطة عموما، تفاقم من هذه الصعوبات، وقد سلطت المؤتمرات العالمية المتعلقة بالسكان والتنمية، والتنمية الاجتماعية، للمستوطنات البشرية ضوءا قويا على هذه العوامل.

ولئن كان المراد هو أن تسري التنمية المنسجمة المستدامة التي نطمح إليها على جميع البشر فإنه يتعين علينا أيضا أن نحاول صون موارد كوكبنا حتى لا تجد الأجيال المقبلة نفسها ذات يوم في عوز شديد. وبالنسبة لميدان حيوي لنا، ما فتئت إمارة موناكو تعمل جاهدة على مدى قرن تقريبا من أجل الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد الثمينة التي توفرها، وذلك عن طريق الدراسات والأبحاث وأيضا عن طريق طرح مبادرات وطنية ودولية محددة. لذلك صدقت موناكو على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وهي تعتزم أن تلعب في عام ١٩٩٨ دورا ناشطا، يتناسب وحجمها ومواردها، خلال السنة الدولية للمحيطات.

بعد مرور خمس سنوات على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، قررت الجمعية العامة عن حكمة، بمقتضى القرار ١١٣/٥٠ عقد دورة استثنائية لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وهذه الدورة ستكون دورة بالغة الأهمية. ونأمل أن تتيح الفرصة لتعزيز الأهداف التي طرحت في مؤتمر ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢.

ويسر إمارة موناكو أن تستضيف في العام المقبل الدورة السابعة للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ثم اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان.

لذلك يبدي بلدي اهتمامنا بالتعاون الدولي اللازم لمعالجة التضارب بين مقتضيات التنمية الاقتصادية المشروعة، وحماية البيئة والموارد الطبيعية غير المتجددة لكوكبنا.

وهناك شواغل رئيسية أخرى لا تزال تعرقل التنمية بصورة بالغة. إذ لم تخل أي قارة من التوترات التي نشعر بها في العالم كله والتي تثير أمامنا تهديدا خطيرا.

ومنظمتنا لا تملك دائما الوسائل اللازمة لمجابهة هذه التحديات ومجابهة أكثر الحالات ازعاجا. على إننا نرحب باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي فتح باب التوقيع عليها أخيرا، والتي سيشرفني أن أوقعها خلال هذه الدورة نيابة عن إمارة موناكو.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أوربيزو بانتنغ (هندوراس).

واسمحوا لي أن أشير هنا إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ترصد بمهارة وعناية الامتثال لاتفاقات الضمانات المبرمة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي صدقت عليها إمارة موناكو. وإلى جانب هذا تحاول الوكالة أن تطبق بكل دقة، وأحيانا في ظل ظروف بالغة الحساسية، قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد. ومسؤولياتها في ميدان نزع السلاح كبيرة جدا. لذلك تعتز موناكو اعتزازا كبيرا بأنها مقر مختبر البيئة البحرية الذي يعمل بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأقيانوغرافية الحكومية الدولية. وعلاوة على هذا، ما فتئ وفدي يتابع عن كثب أعمال المتابعة للقرار ٧٥/٥٠، الذي اشتركت إمارتنا في تقديمه والذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وإن تعزيز الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط أمر يحظى باهتمامنا وكذلك باهتمام البلدان المجاورة الصديقة على جانبي البحر. ويعكف الأمين العام على إجراء مشاورات قيمة في هذا الصدد ونحن نشكره على هذا من صميم قلوبنا.

عندما تسكت المدافع بعد اشتعال الحروب، تبقى عواقبها المؤلمة بما في ذلك ملايين الألغام البرية، ذات الأثر المدمر والفتاك. فإنها تظل مبعثرة في الحقول وتحت الطرق بما تشكله من خطر جسيم على السكان المدنيين وبوجه خاص على الأطفال. وعلى الصعيد الإنساني نجد أن انتشار هذه الأجهزة المتفجرة يتسبب في إصابة الأفراد بتشوهات جسيمة لا يمكن شفاؤها في معظم الحالات كما يتسبب في إحداث أضرار مادية كبيرة. وإن المناقشات التي أجراها مجلس الأمن في ١٥ آب/أغسطس حول إزالة الألغام في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إنما تبرز، لو كانت هناك حاجة إلى إبراز، الأهمية التي تعلقها الأمم المتحدة والدول الكبرى على هذه المسألة. وإن أبي، صاحب السمو رئيس الدولة، أمير موناكو يهتم اهتماما كبيرا بهذه المسألة. وقد طلب من حكومته أن تقدم مساعدة مالية منتظمة لعمليات نزع الألغام وذلك بالتبرع للصندوق الذي أنشأته الأمم المتحدة لهذا الغرض. إن إعلان وقف مؤقت لإنتاج وتصدير هذه الألغام البرية المضادة للأفراد، أو إن أمكن إعلان الإنهاء التام لهذا الإنتاج والتصدير وهذا أفضل طبعا، أمر من شأنه أن يعطينا بعض الأمل وإن لم يمثل حلا فوريا كاملا.

لقد شهد هذا العام عقد الألعاب الأوليمبية السادسة والعشرين. وفيها التقى رجال ونساء من ١٩٧ بلدا وإقليما ينتمون إلى شتى الخلفيات وجربوا قوتهم. لقد تعاركوا بشكل سلمي وأنشأوا، بالاحترام والتقدير المتبادلين، أواصر لا يضعفها الزمن. وقد حضرتها بوصفي رئيسا للجنة الأوليمبية لموناكو وعضوا في اللجنة الأوليمبية الدولية. وبوسعي أن أشهد على الروح الفريدة التي تجمع أفضل رياضيي العالم معا كل أربع سنوات. وأود أن أشيد بهم. فهم قدوة عظيمة جدا لشباب أممنا. وأعتقد أن من الصواب هنا أن أردد النداء الذي وجهته منظمات عديدة بأن يكون هناك عدد أكبر من النساء يمثلن بلدانهن في الألعاب الأوليمبية، وألا تشكل التقاليد، مع احترامنا لها، تمييزا ضد المرأة في ميدان الرياضة.

إن ذلك التعاون المتنامي بين الأمم المتحدة والحركة الأوليمبية، وهما يتشاطران مبادئ وقيما عالمية نبيلة، إنما يبعث في نفسي شعورا بالأمل الكبير. إن جمعيتنا العامة تدعم هذا التعاون في قراراتها بانتظام وأرجو أن يحدث هذا في العام الحالي أيضا.

إن هؤلاء الرياضيين الشباب النشطين المتفانين يعملون في كثير من الحالات كمتطوعين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية وهم يستحقون امتناننا الصادق.

كما أود الإشارة إلى برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٨١/٥٠.

فلا بد لنا في كل مناسبة أن نأخذ في الحسبان توصياته في كل مجال، خاصة فيما يتعلق بالتعليم والعمالة والصحة والبيئة، وضمان مشاركة المرأة مشاركة تامة وفعالة في حياة المجتمع وفي عملية صنع القرار.

وإن إمارة موناكو التي صادقت على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والتي هي طرف في اتفاقية حقوق الطفل، تشعر بقلق بالغ إزاء الأشكال المعاصرة للعنصرية والتهميش. ونحن نؤازر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمقرر الخاص بشأن هذا الموضوع.

ونشعر أيضا بالجزع الشديد إزاء ازدياد وانتشار بغاء الأطفال والاتجار بالصغار من الفتيات والفتيان. وقد اتخذت في شهر آب/أغسطس الماضي مبادرة هامة من قبل منظمة غير حكومية، تدعى منظمة إنهاء بغاء الأطفال في السياحة الآسيوية، بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وحكومة السويد.

ولا بد لنا جميعا أن نصغي لعمل المؤتمر العالمي لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال في الأغراض التجارية. وأنا على ثقة من أن نتائج وتوصيات ذلك المؤتمر، الواردة في صورة برنامج عمل، ستزيد من وعينا بخطورة الحالة وذلك بتشجيعها الدول على اعتماد التدابير الضرورية على الصعيدين الوطني والدولي.

ومن خلال المشاركة في ذلك المؤتمر، أبدت موناكو التزامها بانتهاج سياسة عالمية لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية. فعلى الصعيد الوطني، يتجلى هذا الالتزام بصورة الدعم غير المشروط للرابطات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا المجال، وخاصة دعم جهودها المبذولة للتوعية بهذه الآفة والوقاية منها وتأهيل ضحاياها. ونحن سنعرض أيضا مبادرة تشريعية من شأنها أن تؤدي الى تغيير القانون الجنائي في موناكو قبل نهاية هذه السنة، لندخل فيه جريمة جديدة: جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال لتلبية رذائل الغير، سواء وقعت في إمارة موناكو أو خارج أراضينا الوطنية. وبمجرد سريان هذا القانون، يمكن القبض على أي شخص في موناكو ارتكب في أي مكان أعمالا يمكن اعتبارها جرائم أو أعمال تنافي الحشمة والأخلاق وفقا لقوانين موناكو فيما يتعلق بالقُصر، وملاحقة هذا الشخص ومحاكمته.

وأود أن أضيف أنه يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يفكر في تعزيز الحماية القانونية الدولية في هذا الصدد، لأن النصوص الحالية، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، وخاصة المادتان ١٩ و٢١، تظل في أحوال كثيرة عديمة الجدوى بسبب صعوبة تطبيقها.

وبالمثل، فإن اتفاقية الرق لعام ١٩٢٦، والاتفاقية التكميلية للقضاء على الرق لعام ١٩٥٦، واتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير لعام ١٩٤٩، والتي لها نطاق عام للغاية، لا توفر الملاذ الفعال والسريع بما فيه الكفاية في هذا المجال الخاص، الذي يحتاج الى تدابير عاجلة جدا.

إن تعزيز هذه الحماية يمكن أن يعطي، على سبيل المثال، صورة صك متعدد الأطراف يسمح للملاحقة القضائية بأن تتجاوز الحدود الوطنية في حالة التجارة غير المشروعة بالأطفال واستغلالهم الجنسي لأغراض تجارية باعتبار ذلك من الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية، أي من الجرائم التي لا يمكن الدفاع عنها، وذلك بموجب اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨. وعلى هذا سيلزم تعديل المادة ١ من تلك الاتفاقية في ضوء ذلك. وكما هو الحال بالنسبة للأفعال المنصوص عليها في اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، ينبغي ألا تواجه

هذه الأفعال بأي رفض لتسليم المجرم. وينبغي أن يكون القانون، والقانون الدولي، قادرا على حماية هؤلاء المستضعفين المعدمين، وعدم ترك أية فرصة لمرتكبي هذه الجرائم القبيحة للإفلات من العقاب.

وبالإضافة الى تعزيز الحماية القانونية، ينبغي لنا أيضا أن نفكر في الخطوات اللازمة لتأهيل هؤلاء الضحايا الشباب، كما أكد على ذلك مؤتمر استكهولم؛ فبدون هذا التأهيل لا مفر من وقوع هؤلاء الأطفال مرة أخرى في أوساط البغاء.

ومع أن بعض أنماط السلوك التي ذكرتها للتو لا تطاق ولا يمكن التسامح في أمرها، فإنني أود الآن أن أتحدث عن سنة الأمم المتحدة للتسامح، التي انتهت في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. فهذه السنة التي تقررت في عام ١٩٩٣ بفضل مبادرة طيبة من قبل المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أيدها قرار إجماعي صادر عن الجمعية العامة، والتي هي مظهر من مظاهر الإيمان بالإنسانية، قد اختتمت باعتماد إعلان وبرنامج عمل لم يكن غرضهما مجرد إلهام المسؤولين السياسيين على أعلى مستوى بل أيضا إلهام كل فرد منا في حياته اليومية.

وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤٩، ستعرض على دورة الجمعية العامة هذا العام خطة عمل من أجل متابعة سنة الأمم المتحدة للتسامح، مرفق بها إعلان المبادئ الذي سبقها وأوحى بها (A/51/201). وتدعونا الخطة الى بذل جهد جماعي لمكافحة العوامل السياسية والاجتماعية التي كثيرا ما تبدو باعثة على عدم التسامح والكراهية.

وينبغي أن تلقى هذه الدعوة الاستجابة اللازمة، لأن من شأنها أن تسهم في إيجاد الحلول لتوترات مستمرة في العالم، يشير بعضها، كما نعلم، قلقا بالغا.

إن أهم لحظات التقدم في تاريخ البشرية حدثت بالتأكيد خلال الفترة التي ساد فيها التسامح الحقيقي والصادق. فالتسامح يتوافق مع الفكر والفن والعلوم وتبادل المعرفة والقيم. وهو الذي يبني الحضارات ويسمح لها بالتقارب وبإثراء بعضها بعضا إثراء فائقا.

ولئن كان الكثيرون يرون اليوم أن التاريخ قد يكون عديم المعنى، فإنه يظل مع ذلك بضاعة هشة وثمينة، تشكلها الى حد كبير التزامات الإنسان وإرادته.

وفي ٨ كانون الثاني/يناير من العام القادم سنحتفل بالذكرى المئوية السابعة لتنصيب سلالة أسرتي في موناكو. واحتفالا بهذه المناسبة ستقام عدة مناسبات ثقافية وفنية، بعضها على نطاق عالمي، على مدى عام ١٩٩٧. وستكون هذه هي طريقتنا للإشادة بماضينا وكذلك للتعبير عن ثقتنا وإيماننا في مستقبل ومصير، لا بلدنا فحسب، وإنما البشرية أيضا.

وبهذه الملاحظة، أود أن أنهي كلمتي بالتقدم إلى الرئيس بالشكر الجزيل على إعطائي الكلمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر صاحب السمو ولي العهد البرت، ولي عهد إمارة موناكو، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب صاحب السمو ولي العهد البرت، ولي عهد إمارة موناكو، من المنصة.

خطاب سعادة السيد مندسايكاني انكسايكان، رئيس وزراء منغوليا ووزير خارجيتها

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء منغوليا ووزير خارجيتها.

اصطحب السيد مندسايكاني انكسايكان، رئيس وزراء منغوليا ووزير خارجيتها، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسعدني جدا أن أرحب برئيس وزراء منغوليا ووزير خارجيتها، السيد مندسايكاني انكسايكان، وأن أدعوه إلى القاء كلمته أمام الجمعية العامة.

السيد انكسايكان (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بأصدق التهاني إلى سعادة السيد غزالي اسماعيل، من ماليزيا، على

انتخابه بالإجماع لهذا المنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسعادة السيد فريتاس دو أمارال على إدارته الممتازة لدورة الجمعية العامة الخمسين التاريخية.

تنعقد الدورة الحالية في وقت لا يزال يجري فيه تشكيل معالم النظام الدولي الجديد. وقد شهد القرن العشرون توليد ثروة ضخمة. بيد أن توزيعها بين المناطق وبين الدول وبين المجموعات داخل الدول ظل غير متساو. وقد أدت التطورات العلمية والتكنولوجية إلى قفزات كبيرة في النهوض بالمجتمع البشري بينما حملت في ثناياها خطرا يهدد بقاءه. والاتجاهات نحو العولمة والتكامل تصاحبها قوى التجزئة والتهميش. وقد هبت رياح التغيير الديمقراطي الكاسحة على الجزء الأعظم من أسرة الدول. وبصورة عامة، يجد العالم اليوم نفسه في مرحلة هامة للغاية، وفي وقت تتوفر فيه الفرص ويزخر بالتحديات.

واليوم لا يستطيع أي بلد أن يبقى بمعزل عن التحولات الهائلة الجارية الآن. وفي منغوليا، يبشر هذا العام بحقبة جديدة. ونتيجة للانتخابات العامة التي عقدت في الصيف الماضي، نقلت سلطة الدولة سلميا إلى القوى السياسية الديمقراطية لأول مرة منذ ٧٥ عاما. وكان هذا تتويجا منطقيا لثورة عام ١٩٩٠ الديمقراطية، ووضع أساسا صلبا لتنمية ديمقراطية مستقرة. كما كان أيضا نتيجة لمسعى الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي المتزامن.

إن عملية الإصلاح عملية معقدة وتحتاج إلى وقت وتنطوي على تحد. ولا تقف منغوليا وحدها في مواجهة التحدي المتمثل في وضع الأسس لمجتمع مفتوح وديمقراطي وعادل وإنساني وتهيئة الظروف اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المُعجَّلة. ومنغوليا، شأنها شأن البلدان النامية الأخرى التي تمر بتغيرات جذرية، تواجهها مجموعة كبيرة من المشاكل: مستوى تنمية منخفض وفقر وبطالة وأعباء دين خارجي وهيكل اقتصادي وطني متخلف وضعيف في مواجهة التقلبات في السوق العالمية. وعلى الرغم من هذه الصعاب، فإن حكومة منغوليا مصممة على الاضطلاع بتدابير حاسمة للإسراع بعملية الإصلاح.

وبينما تحافظ حكومة منغوليا على استمرار سياستها الخارجية المتعددة الأركان، فإنها عاقدة العزم على الأخذ بسياسة خارجية نشطة ومتوازنة تقوم على المصالح الوطنية. وستواصل منغوليا دعمها القوي لأنشطة الأمم المتحدة المتعددة الجوانب بوصف ذلك أحد الأركان الرئيسية في سياستها الخارجية.

وشهد المجتمع الدولي قبل بضعة أيام حدثا مميزا جدا يرمي الى تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وأشير هنا إلى اعتماد الجمعية العامة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا الصباح، كان لي شرف التوقيع، باسم منغوليا، على المعاهدة. ومما له أهمية قصوى، في نظرنا، أن جميع الدول المعلنة بأنها دول نووية أو التي على عتبة أن تصبح دولا نووية انضمت إلى المعاهدة، وبالتالي فإن نتائج ملموسة قد تتمخض عن سنوات عديدة من العمل الشاق في سبيل إعداد المعاهدة. وبغية الإسهام في تطبيق هذه المعاهدة الهامة تطبيقا فعالا، ستشارك منغوليا بنشاط في النظام الدولي لرصدها.

ونعتقد أن إنشاء مزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم سيسهم في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. لذلك، فإننا نشيد بإعلان افريقيا ومنطقة جنوب شرق آسيا منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية، ونؤيد هذين الإعلانين، وفي عام ١٩٩٢، أعلنت منغوليا أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية، ويسرني أن ألاحظ هنا أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالإضافة إلى بلدان أخرى، رحبت بمبادرتنا وأيدتها. وتعتزم منغوليا إضفاء الطابع الرسمي على المنطقة ورفع مستواها إلى المستوى الدولي. وفي سياق أوسع، من الضروري توفير ضمانات، على هيئة صك دولي، للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستخدامها.

إن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، وكذلك التوصيات الهامة الواردة في تقرير لجنة كانبرا، يمكن أن تكون أساسا سليما لمزيد من المفاوضات بشأن عدم الانتشار ونزع الأسلحة النووية.

وفي الوقت الذي أعرب فيه عن ارتياح منغوليا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية التي ستصبح سارية المفعول في القريب العاجل، أود أن أشدد على أهمية مصادقة الدول التي لديها ترسانات كبيرة من الأسلحة الكيميائية لكي تكون الاتفاقية أكثر فعالية في القضاء على هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل.

وإذ أنتقل الى المسائل الإقليمية، أود أن أؤكد بصفة خاصة قلقنا العميق إزاء الحالتين اللتين تحيط بهما الشكوك في البلقان وفي شبه الجزيرة الكورية. والأحداث التي وقعت مؤخرا في الشرق الأوسط تؤثر تأثيرا سلبيا على عملية السلام الجارية. ونعتقد أنه يتعين على الطرفين المعنيين أن يمارسا أقصى قدر ممكن من ضبط النفس وأن يحسما المشاكل عن طريق التفاوض السياسي، كما جاء في اتفاقي مدريد وأوسلو.

إن التقدم السلمي للأسرة الإنسانية وأمنها لا يمكن ضمانه بعد الآن في عالم يتسم بالفقر المدقع، وبأعباء الديون الخارجية، وبالهوة التكنولوجية والاقتصادية التي تتسع بين الأغنياء والفقراء، وبالفقر وسوء التغذية الواسعي الانتشار، وبالعنف والتمييز المتزايدين، وبالجريمة وتعاطي المخدرات. ومن البديهي أن نقول إنه لا يمكن لأحد أن يضمن أمنه على حساب الآخرين، إلا أن مجرد الوعي بهذه الحقيقة لا يمكن أن يحل المشكلة. إذ ينبغي أن يتوفر عزم حقيقي وإرادة سياسية، الى جانب العمل الجماعي، لكي يمكن التصدي للتحديات المقبلة.

إن المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا بشأن الطفل والبيئة وحقوق الإنسان والسكان والتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية، والتي نظمت تحت رعاية الأمم المتحدة، قد هيأت رؤية واضحة واستراتيجية تطلعية من أجل ما نقوم به من عمل مشترك ومتضافر بهدف تحسين الأوضاع الإنسانية. وترى منغوليا أن هذا الإطار الجديد للتعاون الإنمائي الدولي ينبغي أن ينعكس على النحو الواجب في خطة التنمية، مما يضمن تنفيذ هذه الأمور ومتابعتها بطريقة متكاملة وشاملة. ومن الجوهري في هذا الصدد أن يكون هناك تنسيق متماسك بين سياسات وأنشطة مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز على المستويين العالمي والوطني.

ويتطلب تنفيذ قرارات المؤتمرات السالفة الذكر التزاما سياسيا حقيقيا من جانب المجتمع الدولي ومن كل عضو من أعضائه بغية تحقيق زيادة كبيرة في الموارد اللازمة للتنمية البشرية المستدامة. ونعتقد أنه من الممكن تعبئة موارد مالية إضافية عن طريق تخفيض الإنفاق العسكري العالمي والحصول على عائد السلام الناتج عن ذلك وتوجيهه للاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية. ويتطلب مستقبلنا العام والمشترك من البلدان المانحة التي لم تسدد التزاماتها منذ مدة طويلة أن تفي بها الى أن تصل الى النسبة المستهدفة وهي ٠,٧ في المائة.

ونرحب بمنظمة التجارة العالمية وندعمها بوصفها محفلا متعدد الأطراف لوضع سياسة تجارية دولية ترمي الى تنسيق، بل تعزيز مصالح البلدان التي تختلف مستويات تنميتها. وستنضم منغوليا قريبا الى هذه المنظمة، مما يسمح لها بالمزيد من المشاركة في التجارة العالمية والتكامل الاقتصادي. وبالمثل، فإن منغوليا ستسعى جاهدة الى تأمين مكانها الملائم في التكامل الذي يضم آسيا والمحيط الهادئ، وهي منطقة تتميز بالتنمية الاقتصادية المتقدمة والاستقرار السياسي العام.

ولما كان الموقع الجغرافي للبلدان النامية غير الساحلية يعوق نشاطها، فإنها تواجه صعوبات خاصة في جهودها الإنمائية. ونظرا لوضعها العسير، فإنها تتعرض لخطر استمرار عزلها وتهميشها من عملية العولمة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد الأهمية العملية لتنفيذ الإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ودوائر المانحين، الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها السابقة.

لقد أصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب أداة يمكن استعمالها للتعجيل بإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وأعتقد أن مؤتمر التمويل والتجارة

والاستثمار المقرر عقده في كوستاريكا في كانون الثاني/يناير القادم سوف يساعد على مواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تحديد أولوياتها في المستقبل.

إن تسارع التقدم العلمي والتكنولوجي يجعل مسألة حماية البيئة من الأنشطة التجارية البشرية تكتسي المزيد من الأهمية. وقد أصبح طابع العصر التعاون الدولي الفعال الذي يهدف الى تلافي الآثار السلبية الواقعة على البلدان من جراء التصنيع. وبخاصة في المناطق الحساسة بيئيا؛ وصيانة طبيعتها ونظامها الإيكولوجي الفريدين؛ وحمايتها من الكوارث الطبيعية؛ وتخفيف الأضرار التي تصيبها. وفضلا عن ذلك، فإن هذا الأمر يتطلب تخصيص موارد إضافية واستخدامها بطريقة فعالة. ويجري في بلدي الآن وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تتماشى مع إعلان قمة الأرض وجدول أعمال القرن ٢١. وتعلق منغوليا أهمية خاصة على الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر أن تنعقد عام ١٩٩٧ لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفي التحضير لهذه الدورة، يمكن إعداد دراسة عن الأسباب الجذرية للزيادة الكبيرة في الكوارث الطبيعية خلال السنوات الأخيرة، على النحو الذي جاء في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة.

واليوم، من الأمور الجوهرية أن نعزز احترام معايير القانون الدولي والامتثال لها. وفي هذا الصدد، ترحب منغوليا بإنشاء السلطة الدولية لقاع البحار وتؤيد إنشاء محكمة جنائية دولية. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يضع مبادئ إرشادية لإدارة المفاوضات الدولية، وهي الأداة الرئيسية للدبلوماسية الثنائية والدولية.

وتشارك منغوليا غيرها من الدول في وجهة النظر القائلة بوجوب إعادة هيكلة الأمم المتحدة، وتعديل أنشطتها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، وتعزيز فعاليتها وكفاءتها وفقا للأهداف المنصوص عليها في الإعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ويحدوني الأمل في أن تفضي المداولات الجارية للأفرقة العاملة رفيعة المستوى المنبثقة عن الجمعية العامة الى اعتماد توصيات محددة موجهة نحو اتخاذ إجراءات تجعل الأمم المتحدة أفضل تجهيزا وتمويلا وهيكلية بحيث تخدم المثل العليا المكرسة في الميثاق.

وينبغي تكثيف إصلاح مجلس الأمن من خلال إدخال المزيد من الشفافية في أنشطته وإضفاء الطابع الديمقراطي على طرق عمله. ويجب أن يكفل توسيع نطاق تكوين المجلس التمثيل العادل والمنصف لمختلف المناطق ومجموعات الدول، وكذلك زيادة فعاليته وكفاءته. وغني عن القول إنه لا يمكن لهذه المنظمة العالمية أن تكون موفقة في نهاية المطاف إلا بالقدر الذي تسمح به دولها الأعضاء.

ولا يفصلنا عن الألفية المقبل سوى أقل من أربع سنوات. وقد حان الوقت للقيام بعمل حاسم، والاضطلاع الجماعي بإجراء تغييرات أساسية. وقت الوفاء بأحلام أجدادنا ببناء مستقبل أفضل لأطفالنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء منغوليا ووزير خارجيتها على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطحب السيد مندسايكاني انكسايكان، رئيس وزراء منغوليا ووزير خارجيتها من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دستان - أرسين تساتي - بونغو وزير الخارجية والتعاون والفرانكوفونية في الكونغو.

السيد تساتي - بونغو (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد جمهورية الكونغو أن يعرب للرئيس عن أحر التهانئ بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

إن بلدي لمسرور كل السرور بهذا الاختيار لأنه يشهد على اعتراف المجتمع الدولي بالتزام بلده الثابت والنشط بنصرة مُثُل السلام العليا التي تسعى إليها الأمم المتحدة. ولا يساورني أدنى شك في أن هذه الدورة، في ظل قيادته، ستساعد البشرية على اتخاذ خطوات جديدة عملاقة نحو السلام والتقدم.

ولسلفه، سعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لكل ما أنجزه رغم الظروف الدولية الصعبة التي كانت تتعقد باستمرار بسبب أفعال البشر.

وأخيرا، ومن فوق هذه المنصة، يود وفد بلدي أن يرحب بالجهود الجبارة التي ما فتئ يبذلها الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، على مدى السنوات الخمس الماضية. لقد أسهمت كل أعماله إسهاما عظيما في الجهود المحددة التي تبذلها الدول الأعضاء لضمان أن تكون مؤسستنا العالمية أكثر قدرة على مواجهة التحديات الكثيرة في عصرنا، وأكثر استعدادا لاغتنام الفرص العديدة التي سيوفرها القرن المقبل لكفالة ازدهار البشرية.

وفكرة ازدهار البشرية تجعلني أتساءل عما إذا كان في الإمكان أن تصبح هذه الظاهرة عالمية في وقت توجد فيه، رغم جهود الأمم المتحدة، خلافات كثيرة بين الأمم في كل مكان في العالم، فضلا عن الكثير من التناقضات والمصالح المتعارضة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وفي أفريقيا بالذات، بين من يمسكون بزمام السلطة السياسية ومن يسعون إليها وكثيرا ما يتم ذلك باستخدام القوة المسلحة.

ومع ذلك، لا بد من التأكيد على أن الأمم المتحدة، لم تكن ناتجا ثانويا لفترة حالكة في تاريخ البشرية، وإنما لا تزال، بعد أكثر من نصف قرن، أفضل أداة لتحقيق وتعزيز السلام من أجل تقدم البشرية والحفاظ على تنوعها في كل بقاع المعمورة. ولا تزال أيضا مكانا للمساواة الشرعية بين الأمم، وبوتقة المُثُل الإنسانية التي تنصهر فيها مصالح ومصائر كل القارات والشعوب دون الخلط بينها.

ورغم كل هذا، فإن رؤية الآباء المؤسسين للأمم المتحدة لم تصبح حقيقة بعد. وهذا لن يتأتى إلا عندما تكون الدول الأعضاء ملتزمة حقا بالكفاح من أجل هذه المُثُل العليا. فهل هو ضرب من الخيال أن تقوم بذلك الأمم التي تزداد ضعفا في وقت تحاول أن تعثر فيه على توازنها هي؟ ومن المؤسف أن المرء يميل كثيرا الى الرد بالإيجاب على هذا السؤال، لأن عالمنا أصبح منقسما بشكل متزايد بين من يملكون المعارف والثروات وأولئك الغارقين في الجهل والمرض والحروب والفقر.

وإذ أقول ذلك أمام هذه الجمعية، فإنني، يا من أتيت من قارة يكاد يطويها النسيان، لا أخبر أحدا بشيء جديد. وأستميح الجمعية عذرا في أن أكرر الآن نفس الدعاء، ونفس صرخة الأسى التي ترددت هنا من قبل، وعبَّر عنها في الماضي أسلافنا الموقرون.

لقد قالوا مرات عديدة، وبأسلوب أكثر بلاغة مما في استطاعتي، إن أفريقيا، بعد ٥١ سنة، ما زالت قارة مريضة ينبغي من أجلها أن يترجم مفهوم التضامن الدولي الشائع الى قرارات وأن تتبع هذه القرارات فورا بإجراءات. وبهذا ستكون البلدان الأكثر ثراء قد ساعدت آلاف البشر على مواكبة العصر الحديث من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي.

وهذا يعد تحديا كبيرا يتطلب التحلي ببعد النظر والروح الإنسانية، وحشد أكثر البلدان ثراء، إذا أردنا لعالمنا أن يكون في وضع أفضل للتعامل بسلام مع مخاطر المستقبل في الشمال والجنوب.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تحظى عملية التحول الديمقراطي والتكامل الاقتصادي في أفريقيا بمزيد من التشجيع والدعم من المجتمع الدولي. فهذا هو الأساس لتحرير جميع القوى الأفريقية الخلاقة التي كانت تكبحها نظم ديكتاتورية لم تكن ميالة الى تعزيز التطور الفكري.

ولكن نهاية النظم الديكتاتورية في بعض البلدان الأفريقية وانتشار عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا لا يؤديان تلقائيا الى إنشاء المؤسسات الديمقراطية الحقيقية التي يتمنى أن يراها الديمقراطيون في البلدان ذات النظم الديمقراطية.

وأفريقيا، إذ تجد نفسها ممزقة بين سعيها نحو المستقبل والتوفيق بين الحاضر وبين ماضيها، يتعين عليها، بدعم من المجتمع العالمي، أن تبحث عن الوسائل المؤسسية الحديثة التي تكفل الحد من التوترات السياسية التي كثيرا ما تنجم عن النظرة القبلية أو العشائرية تجاه السلطة، والتي تؤدي بدورها

الى الحروب الأهلية التي كثيرا ما تعوق القارة في مسيرتها نحو السلام.

وهكذا ينبغي أن تكون التعددية الديمقراطية مقياسا لمسيرتنا على طريق التقدم، وأن تجعل السلام في المرحلة الحالية العامل الثابت والمحقق للاستقرار في المؤسسات الديمقراطية. وينبغي أن تضمن، في المقام الأول، أن يكون السلام عاملا حاسما في التنمية البشرية في أفريقيا.

إن قارتنا لا يمكنها بعد الآن أن تنظر الى الديمقراطية على أنها تطبيق آلي لبعض نماذج المؤسسات الديمقراطية، متناسية مشاكلها التاريخية، أو مستسلمة لإغراء أن تمحو بجرة قلم الأسس التي تقوم عليها قيمنا الاجتماعية والثقافية.

وسعيا الى إيجاد توازن حقيقي بين السلام والمؤسسات الديمقراطية، تمكن رئيس جمهورية الكونغو من استعادة السلام في بلدنا بعد عامين من الحرب الأهلية، وذلك في أعقاب انتخابات ديمقراطية أتت به الى السلطة. وبهذه الفلسفة نفسها، وبعد أن ضم أعضاء من الحزب السياسي الرئيسي المعارض الى حكومة الجمهورية، يؤيد السيد باسكال ليسوبا فكرة توفر فترة ضرورية للتحول الديمقراطي. وهذه الفترة هي لتحقيق المواءمة بين مختلف العاملين في المجال السياسي واحتياجات النظام الديمقراطي، وبخاصة مبدأ التغيير السياسي مع المحافظة على قيمنا القائمة على المشاركة، والتضامن واحترام السلطة.

ونحن مقتنعون بأن أي نهج يقوم على مفهوم الديمقراطية القائمة على المشاركة سيمكن من تقليل مصادر الصراع بين الذين انتخبهم الشعب والذين خسروا في انتخابات ديمقراطية دون التأثير بأي قدر على قواعد النظام الديمقراطي، وخاصة مبادئ المساواة والحرية وحق الشعب في اختيار قادته الرئيسيين.

ونحن نعتقد أن الديمقراطية الأفريقية، المتحررة من مخاطر الفردية السياسية وإغراءات السلطة التي قد تصيب الفرد والتمزقات الناجمة عن النزعات القبلية، حتى مع وجود تركة من الأنظمة السياسية التي سادت في الماضي، يمكن أن تصبح عاملا لتحقيق السلم، وتوزيع ثمار الجهود المشتركة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي على نحو أكثر إنصافا.

وبهذه الرؤية، لا يمكن اعتبار الضعف الحالي لأنظمتنا السياسية مرحلة في التحول الديمقراطي الى أفريقيا نامية حديثة إلا إذا أدرك المجتمع الدولي إدراكا تاما أن الديمقراطية لا يمكن أن تزدهر في بلدان فقيرة، حيث كانت السياسة لوقت طويل الطريق الى النجاح الاجتماعي، دون تعريض مواطنينا للعبة السياسية التي يقوم بها أولئك الذين يعتبرون حلول الديمقراطية وانتخاباتها التنافسية الملازمة نهاية للمراكز البارزة التي يتمتعون بها في المجتمع بفضل ممارسة السلطة السياسية. والحروب الأهلية المختلفة التي تخيم بظلالها بشكل متكرر على قارتنا دليل محزن على هذا الواقع.

لذلك، فإن المساعدة على النهوض بالتنمية الاقتصادية في البلدان الأفريقية الملتزمة بإضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسساتها سيترتب عليها ظهور طبقات سياسية جديدة محصنة من الحاجة وتعتبر السياسة في أغلب الظن وسيلة لحكم مجتمع من الرجال والنساء يجمعهم إقليم واحد ومصير مشترك بدلا من أن تعتبرها الوسيلة الوحيدة للتقدم في بيئة فقيرة اقتصاديا.

وكما يمكن للجمعية العامة أن تتصور، فإن التنمية الاقتصادية في أفريقيا عامل حاسم للاستقرار والتنمية، وإحلال السلم وإضفاء الطابع الديمقراطي. والحالة الاقتصادية العالمية الراهنة شاهد واضح على أن العولمة أمر لا مفر منه. ومع ذلك، فإنه أيضا يمكن أن تكون لها عيوب خطيرة إذا لم تعتمد تدابير لإصلاح الاختلالات الأساسية. إن المنافسة المتزايدة تعني أن البلدان الفقيرة، وبخاصة تلك الموجودة في المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ستتعرض لخطر خسارة أكبر في نصيبها من السوق وسيزداد تهميشها.

وإذا كان على البلدان الأفريقية خاصة أن تدلل على أن تهميشها ليس أمرا محتوما، وأن وضعها الحالي ليس، في نهاية المطاف، سوى حلقة في سلسلة مأساوية كثيرا ما يضعها التاريخ على مسار المجتمعات

البشرية، فإن على المجتمع الدولي أيضا في مجموعه أن يتعهد بشكل خاص - بروح من التضامن النشط - بدعم جهود البلدان الأفريقية في التعامل مع التحديات التي تواجهها.

ولهذا، يجب عليّ أن أؤكد هنا الدور الذي يقوم به التعاون الدولي، وبخاصة أهمية تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية الى بلداننا. وهذه المساعدة، الهامة من حيث المبدأ، ينبغي تعزيزها بإجراءات فعلية، وفقا للالتزامات المقطوعة، للوفاء باحتياجات السكان الأكثر فقرا، وجعل الحكومات أكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها. وللأسف فإن الاتجاه الى خفض هذه المعونة يتناقض مع هذا الرأي.

ويسر بلدي أن يلاحظ المبادرة الخاصة التي تقدم بها الأمين العام لمساعدة أفريقيا، والتي تعزز من جديد برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وأن استعراض نصف المدة يكشف عن قصور شديد في تلبية توقعاتنا. ومع ذلك، تؤيد الكونغو التوصيات الناجمة عن ذلك التقييم وتأمل أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده لاحترام التزاماته تجاه أفريقيا.

لقد ذكرت من قبل المآسي التي سببتها الحرب الأهلية للشعوب الأفريقية. وبلدي، الكونغو، الذي يترأس منذ آذار/مارس ١٩٩٥ لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، يود أن يعرب عن سروره إذ يلاحظ أن في أنغولا، كما هو الحال في البوسنة والهرسك، تسعى الأطراف الى تنفيذ اتفاقات السلام، وأنها بالتالي تحظى بتأييد المجتمع الدولي. ويجب أن نرحب بجهود الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية لتسوية الصراع الليبري، ويسرنا أن نلاحظ التوقيع على الاتفاق الجديد للسلام الذي يبعث فينا الأمل، في ضوء التطورات السياسية الراهنة في ذلك البلد.

ومع ذلك، فإن الحالة في بعض أجزاء العالم الأخرى تثير فينا القلق البالغ. إن أعمال العنف المتصاعدة الأخيرة في الشرق الأوسط، وعدد الخسائر بين المدنيين ألقت بظلال كثيفة على عملية السلام. وجمهورية الكونغو تؤكد أهمية الاستئناف المبكر للحوار، بغية استمرار عملية السلام في الشرق الأوسط.

وجمهورية الكونغو ترحب بالتقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي، وبخاصة فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي. وهذا العمل التاريخي يعزز تمديد معاهدة الحظر الشامل للتجارب كما أنه سيعزز العلاقات الدولية القائمة على التعايش السلمي والثقة بين الدول. وهذا هو طريق العمل الذي اختارته البلدان الأفريقية في معاهدة بيليندابا، التي تجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ولا بد لنا أن نعرب عن قلقنا العميق بشأن الحالة في أفريقيا التي يتعرض فيها السلم للخطر يوميا، سواء داخل الحدود الوطنية أو فيما بين الدول. وبإنشاء الجمعية العامة للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، فقد وضعت إطارا تعاونيا سيمكّن ١١ دولة من وسط أفريقيا من الاشتراك في حوار لبناء الثقة فيما بينها وإنشاء آليتها الخاصة بها لتسهيل منع وقوع الصراعات وإدارتها وحلها في المنطقة دون الإقليمية. وقد أدى مؤتمر القمة الأول لرؤساء الدول والحكومات، الذي عقد في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ في ياوندي، بالكاميرون، الى التوقيع على اتفاق بعدم الاعتداء.

ونود أن نعرب عن خالص شكرنا للبلدان - وخاصة اليابان - التي ساهمت في الصندوق الاستئماني الخاص لتنفيذ برنامج اللجنة. وقد مكّن ذلك الصندوق من عقد حلقة دراسية في ياوندي تحت رعاية الأمم المتحدة لتدريب وحدات خاصة في مجال عمليات السلام.

وأود أن أعرب أيضا عن شكر اللجنة للرئيس جوليوس نيريري على دوره في إيجاد حل سلمي للأزمة البوروندية، وحكومة الكونغو تدعو جميع أطراف الصراع في بوروندي، وهي بلد شقيق وعضو في اللجنة الاستشارية، أن تعيد السيطرة على الحالة وأن تهيئ الظروف - عن طريق الحوار - للعودة الى السلم والمصالحة الوطنية.

وقبل أن أختتم كلمتي أود الإشارة إلى بعض التطورات الأخيرة بالنسبة للحالة الاقتصادية والسياسية في بلدي. فمنذ المحفل الوطني لثقافة السلام، الذي نُظم بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في برازافيل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ والتوقيع على ميثاق السلام بين مختلف الأحزاب السياسية أصبحنا أكثر من أي وقت مضى تصميما على التصدي لأهم القضايا التي تواجه بلدي، ألا وهي قضية دعم السلام ومكافحة الفقر.

وبمبادرة من فخامة الرئيس باسكال ليسوبا وقّعت جميع القوى السياسية في الكونغو على اتفاق إطاري بشأن إجراء تعداد رسمي بقصد الإعداد لثاني انتخابات رئاسية في عهدنا الديمقراطي. وتسعى الحكومة المعينة أخيرا إلى إجراء هذه الانتخابات في جو من الشفافية والسلام واحترام المواعيد المقررة. ووفاء من حكومة الكونغو بالتزاماتها سوف تعتمد على الأمم المتحدة والبلدان الصديقة وجميع الداعين إلى تعزيز الديمقراطية في أفريقيا.

ويكفل التوقيع في ٢٠ حزيران/يونيه على آلية للتكييف الهيكلي المعزز مع صندوق النقد الدولي، قيام شعبنا بدعم برنامج للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي رغم ما يكتنف ذلك من تضحيات كثيرة. وسيستمر بذل هذه الجهود بنفس الالتزام على أمل أن يتلقى بلدنا الدعم من المجتمع الدولي في المائدة المستديرة للبلدان المانحة المقرر عقدها في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر.

وبعد أن تحررت الكونغو من الأعباء التي أخرت تنميتها طويلا ورهنت مستقبلها ستتمكن أخيرا من أن توفر لشعبها السلام والتقدم اللذين ظل ينتظرهما طويلا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو وزير خارجية لبنان، سعادة السيد فارس بويز.

السيد بويز (لبنان): إنني إذ أتوجه بالشكر والتقدير، إلى الرئيس السابق للجمعية العامة، السيد دييغو فريتاس دو أمارال، للدور الذي قام به خلال ولايته، أود أن أهنئ رئيس هذه الدورة، السيد غزالي إسماعيل لانتخابه، متمنيا له النجاح في مهمته السامية، من أجل تثبيت دور الأمم المتحدة وتحصينه. نصف قرن مضى من عمر الأمم المتحدة، منذ أرادت الإنسانية يوم ولادتها، أن تبني من خلالها مرجعية عدل وحق وسلام، تطرح عليها مشاكلها، وتحتكم إلى عدلها، لتجد فيها مكانا للدفاع عن حقها ساعة تحرم منه، والوقوف بجانبها ساعة تستضعف. ولقد أرادت الإنسانية، عبر ولادة الأمم المتحدة، إنهاء زمن الحروب، وفتح مرحلة سلام وسيادة أوطان، وصون استقلال وحرية الشعوب في خياراتها وتطلعاتها.

واليوم، أكثر من أي يوم مضى، وفي ظل ثورة المواصلات والاتصالات، وفي زمن سقوط الحدود والحواجز السياسية والاقتصادية والبشرية والأمنية والثقافية، تتضاعف حاجة الدول والشعوب، إلى حوار بنّاء وآلية فاعلة للتشاور والتفاعل والتنسيق. وفي ظل الثورة العلمية والتكنولوجية التي نشهد، تزداد الحاجة إلى تفاعل أكبر، لمواجهة مشكلات ومتطلبات تزداد تعقيدا، بغية ردم الهوة بين الشعوب والأمم، والتمكن من تحقيق مشاريع مناطقية وقارية، تعجز دول بمفردها عن تحقيقها.

وفي ظل الانفجار الديمغرافي الذي يعيشه العالم، وما يقابله من عجز البيئة المتزايد، عن تلبية المتطلبات، تزداد حدة التنافس على الثروات الطبيعية والمصالح.

وفي ظل ازدياد وتطور الأسلحة المدمرة الفتاكة، من نووية وكيميائية وبكتريولوجية، وتطور حاملاتها العابرة للقارات، يزداد خطر الإبادة المسلط على الدول والشعوب، خصوصا وأنها ممتلكة أحيانا من دول فاقدة الحد الأدنى من المصداقية.

إن تطور وسائل الإعلام، والدور الذي تلعبه في نقل الأخبار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، وسرعة دخولها مجتمعات غير مستعدة لتلقيها واستيعابها، يدفع بعض تلك المجتمعات إلى ردات فعل انعزال وانغلاق وتقوقع وراء تقاليدها، خوفا على هويتها وشخصيتها، وهذا

ما يتجسد في أصولية وتطرف تعتمده أسلوب دفاع تظنه واقيا.

كل تلك المشاكل والمخاطر وسواها، تفترض تفعيل آلية الأمم المتحدة، وتثبيت الثقة بها، بعدالتها ومصداقيتها وفاعليتها، وغياب الهيمنة على قراراتها، وزوال الخلل في توازناتها، وتوحيد المعايير في تطبيق قراراتها، هذا حتى لا تسقط كمرجعية عالمية ضرورية، بديلة عن المواجهات الساخنة والعنيفة والمدمرة.

ولقد عاش العالم ولا يزال، عددا من الأزمات المحلية والإقليمية، فلبنان الذي عانى الكثير، والذي انعكست عليه حروب الآخرين، يواكب بقلق ما يحصل في مناطق مختلفة من العالم.

وحتى الآن، وحيث لا تزال أزمة سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، على جزر الطنب وأبو موسى غير محلولة، نأمل أن يؤدي اللجوء إلى المحكمة الدولية، إلى إيجاد حل لهذه القضية يثبت سيادة دولة الإمارات على هذه الجزر.

كما أننا نؤيد اللجوء إلى التحكيم، فيما يتعلق بقضية جزر حنيش، بين اليمن وإريتريا، كما ارتضاه الجانبان.

إن دعم وحدة وأمن واستقرار ليبريا وأنغولا يبقى هدفا أساسيا، من أجل وقف معاناة شعبي هاتين الدولتين.

كما أن دعم وتثبيت وحدة جمهورية قبرص، وسيادتها على كامل أراضيها، أمر يجب أن يضع حدا لمعاناة شعبها ولانعكاسات هذه المشكلة على دولتها وحكومتها ووحدتها.

ولبنان، يتابع بقلق الوضع في العراق، سواء أكان الأمر يتعلق بالتدهور الذي شهدته البلاد أخيرا، أم على صعيد معاناة شعب العراق، الذي لا يزال يتخبط في الجوع والعذاب والمعاناة. إننا حيث لا نؤمن أن الأحداث الأخيرة، تشكل الطريقة الفضلى لحل المشكلة العراقية، ندعو إلى تطبيق القرار ٩٨٦، وإلى الالتزام بوحدة وسيادة العراق، كعنوان من عناوين الالتزام بعدم تغيير الخريطة الجغرافية السياسية في منطقة الشرق الأوسط. إن هذا الباب، إن فُتح فلن يُغلق في العراق، بل قد ينفتح إلى سائر أنحاء منطقة بالغة الحساسية، فيزيد الأمور تعقيدا. وإن دعمنا لسيادة دولة الكويت على كامل أراضيها، يجعلنا ننادي إلى ضمان تلك السيادة عبر ضمان أمن الكويت، بشكل ثابت يطوي صفحة الماضي المريرة. إن هيبة الشرعية الدولية، تنطلق من مصداقيتها في إيجاد حلول جذرية وعادلة، للقضايا الأساسية، بحيث ينعكس ذلك رسالة، مُعفية الأمم المتحدة من ضرورة التدخل في أزمات أقل أهمية.

هذه العدالة لا تزال ناقصة، ومنتقصة لدور الأمم المتحدة فيما يتعلق بمشكلة الحد من انتشار الأسلحة النووية. لقد مُددت الاتفاقية، بالرغم من تحفظ بعض الدول على ظروف تمديدها، ومنها لبنان، فيما يتعلق بعدم توقيع إسرائيل وغيرها تلك الاتفاقية، مما يبقي ترسانة نووية خطيرة، في إحدى أدق مناطق العالم وأكثرها حساسية، دون ضوابط أو رقابة مهددة شعوب المنطقة بأسرها.

واليوم تطرح قضية وقف التجارب النووية، وتظهر كأنها بديل عن الاتفاقية، وذلك بالرغم من الوعود المقطوعة قبل تمديدها، حينذاك حول حتمية انتساب إسرائيل إليها لاحقا، الأمر الذي لم يحصل. إن التعاطي مع الدول بمعايير مختلفة، لا يمكن أن يولد إلا الخلل، الذي سيزيد عدد الاستثناءات الناسفة للمبدأ. وإن كانت فاعلية المنظمة، تنطلق من مساواتها في تعاطيها مع الدول، فإن إدارة الأمم المتحدة تبقى الأداة والذراع لتلك السياسة.

من هنا، لبنان يؤيد بحماس، تطوير آلية وإدارة المنظمة على كل الصُعد، وبشكل خاص فيما يتعلق بتطوير آلية وتمثيل دول وشعوب العالم في مجلس الأمن، حيث أن المتغيرات والحاجات العصرية، تفرض تمثيلا جغرافيا وعدديا أكثر واقعية على هذا الصعيد، إضافة إلى ضرورة محو صورة الهيمنة التي تكونت لدى البعض لدور هذا المجلس، فيما يتعلق باستئثار بعض الدول الكبرى بقراره في ظل الآلية الحالية. ويرى لبنان أن تُدرس جميع المقترحات حول هذا الشأن، خاصة

ما هو منهـا منسجم مع التوجه المبين أعـلاه، والتي تحظـى بثقة شريحة عريضة من الدول، وبشكل خاص مقترحي دول عدم الانحياز وإيطاليا.

أثناء السنوات الأخيرة، وبالرغم من الصعوبـات والظروف التي واكبت ولايته، لقـد قام الأمين العـام الدكتور بطرس بطرس غالى، بجهود مميزة في سبيل إرساء الأمن والسلام والاستقرار في العالم، وفي سبيل حل مشاكل اجتماعية واقتصاديـة وإنمائيـة وصحية عديدة في العالم، إضافة إلى الإصلاحات التي قام بها داخل المنظمة. لقد تميزت ولايته باندفاع كبير من قبل المنظمـة باتجاه أهدافها الأساسية. وبالرغـم مـن الحواجـز والعقبـات لقـد نجح في تحقيق إنجازات عديدة يشهد لها العالم، فمن هنـا، إن استمرار نهجه، لولاية جديدة يشكل بالنسبة إلينـا، ضمانة أساسية لاستقرار سياسة الأمم المتحدة. إن لبنان، إذ يعتبر أن تجديد ولايته، من شأنه أن يسمح بإنجـاز وإتمام عدد من المشاريع والخطوات التي بدأها أثناء ولايته الأولى، يطالـب دول العالـم بتفعيـل وتذخيـر ودعم ولايته الجديدة بدلا من العكس.

كنا نود ونأمل، بمناسبة مشاركتنا في هذه الدورة، أن نأتيكم بعد سنوات طويلة، شاكرينكم لحلول السلام فـي منطقـة الشرق الأوسط، عبر نجاح عملية مدريد للسـلام. كنـا نـود أن نأتـي شاكرين هذه المـرة، جهـود الـدول والشعـوب والمنظمات، التي عملت محاولة إنجاح هذا السلام. لقد انقضى علـى انطـلاق مؤتمر السلام في مدريد، أكثر من خمس سنوات تضاف إلى سنة مضت تحضيرا له. حينذاك استبشرنا خيـرا بالمبادرة والرعاية والمضمون. لأن الرعاية أتت مـن جبارين نافذين، ولأن المضمـون كان على أساس سلام شامل وعادل ودائم، مبنـي على مبدأ تطبيق القرارات الدوليـة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) فيمـا يتعلق بلبنان، هذا إضافة إلى مبدأ الأرض مقابل السلام. كذلك قبلنا الدعوة معتبرين أن مـن وافق على أسسهـا وحضـر، إنما وافق على المضمون الذي أعلن أثناء المؤتمر، ولا يبقى لديه إلا بحث التنفيذ والجدول والآلية.

مضـت سنوات حتى اليوم، فبدل أن نسير قـُدما باتجاه التنفيذ، تم التنكر لما تحقق وتم التراجع عما التزم بـه من قبل إسرائيل. فما أن استلمت الحكومة الإسرائيلية الجديدة، حتى صدر بيانها الحكومي الشهير بـلاءاته الأربعـة، لا للانسحـاب من الجولان السوري المحتـل، ولا للانسحـاب مـن الضفة الغربية المحتلة، ولا لحـل قضيـة القـدس، ولا لحقـوق الشعـب الفلسطينـي عبر المباشرة بإقرار حقوقه الوطنية في دولته.

بـل العكس قـد حصـل، فبدل مبدأ الأرض مقابل السلام ظهر مبدأ السلام مقابل الأمن، أي لقاء عدم القيام بحـرب جديـدة. وبدل تنفيذ الالتزامات، يجب تغيير المعادلات. وبدل مديـد، المجهـول. وبـدل وقـف المستوطنات، مضاعفة تلك المستوطنات، وبدل بناء الثقة، تـُبنى الأنفاق تحت المسجد الأقصى استفزازا لمشاعر الشعوب وللسلام.

فالمطلوب منا التصافح والاعتراف والإقرار، دون أن نعرف مصير الحقوق. والمطلوب منا ضمانات أمنية للمعتدين، ونحن المعتدى عليه.

والمطلـوب ممـن ليس لديه سلاح، أن يـُطمئن من يمتلك إحدى أكبر الترسانات النووية، الذي عجز العالم عن إدخالها في معاهدة الحـد من انتشـار الأسلحـة النووية، ساعة فـُرض تمديد تلك المعاهدة على سائر دول العالم.

منـذ انطلقـت الحكومـة الإسرائية الجديدة، تم التراجع عن كامل عملية السـلام، ولـو ظهرت عناوين تمويهية. فلقد لجأت حكومة إسرائيل إلى إطلاق بعض الشعارات الإعلامية الفارغة من أي مضمون ومحتـوى، بغية إخفاء معالم رفضها للسلام. سمعنا "لبنـان أولا" ولا نجـد له مضمونا، إلا الهدف الإعلامـي التمويهـي والتطويقي. وسمعنا بلقاء رئيسي فلسطين وإسرائيل، فاستثمر الشكل وغاب المضمون.

مـن الواضح أن المطلوب فقط تخدير الرأي العام العالمي، بغية محو ما كان قد اتفق عليه، أثناء عملية السلام وخلال المفاوضات التي تلتها. والواضح أيضا أن لا سياسـة سلام لدى إسرائيل الآن، بل سياسة تغيير المعادلات، والعودة إلى التهديدات والتحديات، وسياسة التوسع والاستيطان.

وبعد أن كاد العالم يعتقد أن السلام أصبح ممكنا في منطقة الشرق الأوسط، ها نحن اليوم، الآن أمام المجهول، لا بل الأسوأ.

ها هي دول في المنطقة أرادت أن تسابق التفاؤل السائد حينذاك، عبر خطوات تطبيعية، أصبحت اليوم مربَكَة، بما حققت، وبما أصبح عبئا عليها، في ظل المنطق الإسرائيلي السائد. وبعد أن باشرت شعوب المنطقة تتأقلم مع مناخ سلام آت، ها هي اليوم تُدْفع مجددا، إلى منطق التصادم والعنف، وحتمية التصدي والمقاومة. وبعد أن بدأت الخطط الإنمائية، لمنطقة الشرق الأوسط، وبدأ اهتمام العالم بمستقبلها السلمي، عاد الحذر بل التشاؤم يسيطر. وبعد أن بدأت فرصة تاريخية تتبلور، باتجاه حلم عظيم، ها هي تلك الفرصة تتضاءل، وتعيد شعوب المنطقة إلى الموقع الوحيد المتبقي، مواجهة الاحتلال والاستبداد والتعنت، طالما فشلت المساعي السلمية الدولية. إن العنف السائد اليوم في فلسطين، وجنوب لبنان، يعكس سلبية طروحات الحكومة الإسرائيلية، وينذر بتفاعلات وخيمة إن سقطت عملية السلام نهائيا.

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية عبر رئيسيها المتتالين، منذ مدريد حتى الآن أن تدفع العملية السلمية باتجاه الحل. فطالبت بإخراجها من إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبحصرها ضمن إطار عملية السلام. ولقد سعت إلى تطمين إسرائيل بكل الوسائل الممكنة المادية والعسكرية والاقتصادية، ولو على حساب العرب، ذلك تحت عنوان إحياء الثقة لدى إسرائيل. ولقد فرضت مفاهيم تطمينية لمصلحة إسرائيل، تم تقبلها تحت عنوان مرحلي لتذخير عملية السلام. لكن اليوم كل هذه الجهود تبدو مهددة من قبل من تمت لمصلحته.

اليوم، سيحاول الرئيس الأمريكي، جمع بعض الفرقاء متابعا مسؤوليته في إنقاذ السلام، وغدا ستناور إسرائيل مستفيدة من المناخ الانتخابي الأمريكي، للاستمرار بتفريغ الخطوات التي تمت، ولتفشيل مساعي الولايات المتحدة التي أيدناها، رغم انطلاقها دوما من مبدأ تفهم إسرائيل لوحدها، ولو كانت ظالمة، ورغم تغطية تجاوزاتها تحت عنوان تطمينها من أجل السلام.

إن العودة إلى أساس السلام، كما أقر في مدريد، وإن استئناف المفاوضات انطلاقا من النقطة التي كانت وصلت إليها، وإن الإدراك بأن فرصة السلام، التي كانت بدأت تتبلور، تبقى فرصة تاريخية، لن تشهدها المنطقة بسهولة في المستقبل، وإن الإقرار بأن ما تم في مدريد، هو السقف الوحيد الممكن قبوله لدى شعوب المنطقة، هذا ما يمكن أن ينقذ السلام في الشرق الأوسط إن حصل.

إن لبنان قد تحمل لسنوات طويلة ذيول أزمة الشرق الأوسط وانعكاساتها عليه. ولقد أدى الضريبة الكبرى، واليوم عبر الخطوات الداخلية السياسية والأمنية والإنمائية والاقتصادية التي حققها، يثبت مرة أخرى في تاريخه، أنه قادر على مواجهة الصعوبات ومقاومة التحديات، وإن وحدته الوطنية وسيادته الكاملة على أرضه واحترام استقلاله، يشكلون حتمية وجود يبقى أصلب مما يعتقد وأثبت مما يظن.

غدا إن أنقذ السلام سيثبت لبنان أن ثمة أوطانا تاريخها أكبر من جغرافيتها، ودورها أكبر من حجمها. ساعة يستكمل امتداد سيادته على كامل أراضيه، غير استعادة أجزاء أساسية من أرضه، غائبة حتى الآن عن نداء الوطن بفعل الاحتلال الإسرائيلي، وساعة تثبت مصداقية الأمم المتحدة عبر تطبيق قرارها ٤٢٥ (١٩٧٨) أسوة بباقي القرارات في العالم، وساعة تخلو المعتقلات الإسرائيلية من المواطنين اللبنانيين، المعتقلين فيها خارج إطار الحد الأدنى لحقوق الإنسان، عندئذ وعندئذ فقط يختم الجرح ويتوقف النزيف.

كفى هذا الشرق أن يبقى بركانا مشتعلا يهدد السلام العالمي، كفى أن يبقى السلام محتجزا، مما يجعل العالم بأسره يتحمل الأعباء. لن يبقى الزمن إلى جانب طلاب السلام إلى الأبد. إن السلام الذي أردناه والذي دعمتموه، مهدد اليوم، وإن سقوطه سيغلق الباب أمام أية محاولة جديدة في المدى المنظور، وإن كان ترميمه صعبا، فإن نتائج سقوطه أصعب على العالم بأسره.

لقد ولّى اليوم، الذي كانت فيه مشاكل الشعوب محصورة ضمن أوطانها، لقد ولّى اليوم الذي كانت فيه الحدود حائطا، يضبط الأزمات خلف جدرانه.

يبقى علينا أن نؤمن بأن السلام لا يزال ممكنا إن كان: عادلا وليس مجحفا، حقيقيا وليس احتفاليا، منصفا وليس ظالما، مرضيا للثأر وليس مؤججا لغضبه.

أنار الله خطى من سعى إليه ويعمل من أجله، والهم من لا يزال يحتجزه ويتصدى له ويواجهه.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي وزير خارجية عمان سعادة السيد يوسف بن علوي بن عبد الله.

السيد عبد الله (عمان): أود في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونظرا للعلاقات المتينة التي تربط سلطنة عمان مع بلدكم الصديق ماليزيا، وإنطلاقا من ثقتنا في أن قدراتكم وخبراتكم الدبلوماسية التي ستكون بلا شك خير عون لكم في إدارة أعمال دورتنا الحالية، فإن وفد بلادي سيكون على أتم الاستعداد للتعاون معكم من أجل إنجاح هذه الدورة والوصول بها إلى الأهداف المتوخاة.

كما أود أن أنتهز هذه المناسبة لأتوجه بالشكر الجزئيل إلى معالي دييجو دو أمرال من البرتغال الصديق للطريقة الناجحة والبناءة التي أدار بها أعمال الدورة الخمسين.

ولا يفوتنا أن نعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا للجهود الطيبة والمخلصة التي بذلها معالي الأمين العام الدكتور بطرس بطرس غالى، من أجل تعزيز وتنشيط دور منظمة الأمم المتحدة في كافة المجالات، بالرغم من الأعباء والصعوبات الجسام التي واجهته بسبب الأزمات الحادة التي شهدها العالم خلال الفترة الماضية.

إن احتفالنا في العام الماضي بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، اليوبيل الذهبي، كان بمثابة نقطة مراجعة هامة لنا جميعا، أتاحت لنا فرصة التأمل في مسيرة خمسين عاما لجهاز عالمي أسهم بشكل كبير وحيوي في تجنيب العالم ويلات الحروب أو التخفيف من آثارها. وإننا لعلى ثقة من قدرة الأمم المتحدة في مواكبة متطلبات المرحلة القادمة ومواصلة العمل الدولي البناء في سبيل معالجة مختلف قضايا واهتمامات العالم.

إن قضية الشرق الأوسط تعد من أهم القضايا الرئيسية التي تحظى باهتمام المجتمع الدولي منذ عقود طويلة. ولقد استبشر العالم بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، أملا بقرب التوصل إلى حل عادل وشامل لهذه القضية، خصوصا وأن الخطوات الإيجابية تسارعت منذ ذلك الحين، ومضت قدما نحو تحقيق هذه الغاية التي نتطلع إليها جميعا، حيث تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات بين بعض الأطراف الرئيسية، وتحديدا على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي والمسار الأردني - الإسرائيلي. وقد وضعت هذه الإنجازات اللبنات الأساسية لترسيخ العملية السلمية في المنطقة وبشكل بلغ درجة اللاعودة ولا يمكن التراجع عنه.

إن ذلك كله قد تم بفضل الخطوات الشجاعة التي اتخذتها الأطراف المعنية، إلى جانب مؤازرة المجتمع الدولي ودعمه لكافة الجهود الإيجابية في هذا الإطار. وقد كان لبلادي نصيب في ذلك في دعم وتشجيع تلك الخطوات، من خلال الاتصالات التي أجرتها مع سائر الأطراف ومستوى التفاهم الذي تحقق إثر ذلك، سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار محادثات السلام متعددة الأطراف، وعلى وجه الخصوص الاتفاق على تبادل التمثيل التجاري مع دولة إسرائيل، وكذلك الاتفاق، ضمن مجموعة من الدول، على إنشاء مركز الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياه.

إن مسيرة السلام في الشرق الأوسط تحتاج اليوم إلى أقصى درجة من الدعم والاهتمام الدوليين وبشكل أكثر من أي وقت مضى، وذلك نظرا لما تتعرض له من ريبة وشكوك نتيجة التباطؤ الذى شابها، وهاجس التردد الذي ألمّ بها، من جراء السياسة المعلنة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الجديدة منذ انتخابها يوم ٢٩ أيار/مايو الماضي، والمتمثلة في عدم تنفيذها العملي لكل ما تم الاتفاق عليه من قبل.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط هي بمثابة شراكة كاملة بين الدول العربية وإسرائيل. والشراكة

تقتضي أن يتحمل الجميع المخاطر والخسائر، مثلما يتقاسمون المكاسب وجني الثمار. ومن هذا المنطلق، لا يحق لأي طرف في هذه الشراكة أن يستأثر لنفسه بجميع المحاسن دون تحمل المخاطر المحتملة. ومن هنا فإن بلادي تعتبر استمرار إسرائيل في إغلاق ومحاصرة المناطق الفلسطينية أمرا لا مبرر له، سواء من الناحية الإنسانية، أو لكونه يقوض أسس التعايش السلمي بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وكذلك مثلما حدث من مواجهات دموية في الأيام الأخيرة في القدس من جراء قيام الحكومة الإسرائيلية بفتح النفق تحت الأماكن الإسلامية المقدسة. إن ذلك كله يؤدي إلى اتساع دائرة التعقيد في مفاوضات السلام ولا يخدم سوى أولئك الذين يشككون في عملية السلام، الأمر الذي يصعب معه الاستمرار في اتخاذ خطوات جديدة نحو تعزيز بناء الثقة وإرساء قواعد التعاون المتبادل. إننا ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى عدم السماح باستخدام النفق وفي الوقت نفسه نتطلع بكل أمل إلى نجاح القمة التي يستضيفها اليوم فخامة الرئيس الأمريكي كلينتون في واشنطن.

إن بلادي تؤكد على التنفيذ العملي والملموس لكافة الاتفاقيات المبرمة وفي إطار عملية السلام، واستئناف المفاوضات الجادة على جميع المسارات، بما فيها المساران السوري واللبناني، على أساس مرجعية مؤتمر مدريد، والتي ارتضتها كل الأطراف المعنية، وتمسكت بها منهاجا لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم، ذلك حتى يمكن استعادة الزخم الذي تم تحقيقه فيما مضى والبناء عليه في إطار من الشمولية والتكافؤ. وهنا ستكون بلادي على استعداد لمزيد من المساهمة واتخاذ الخطوات البناءة، في حدود الإمكانيات المتاحة، لدعم مسيرة السلام.

إن بلادي تعرب عن ارتياحها لهدوء الأوضاع في العراق، وذلك بعد أن كانت الأحداث الأخيرة أن تعيد منطقة الخليج من جديد إلى التوتر وعدم الاستقرار. إننا هنا نؤكد على أهمية وضرورة التزام جميع الأطراف بالشرعية الدولية والتركيز على قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالعراق، واستئناف الاتصالات والمحادثات لتنفيذها، مع الالتزام وفي كل الظروف بوحدة العراق وسلامة أراضيه.

إننا نرحب بمذكرة التفاهم التي وقعها العراق مع الأمم المتحدة لتنفيذ القرار رقم ٩٨٦ (١٩٩٥) الذي نعتقد أنه سيسهم في تخفيف المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق. وفي الوقت الذي نؤكد فيه على ضرورة عدم ربط تنفيذ هذا القرار بأية أحداث، نظرا للاعتبارات الإنسانية الملحة في العراق، ولكون أن آلية تنفيذ القرار التي تم الاتفاق عليها تمثل الحد الأدنى لمتطلبات الشعب العراقي من الغذاء والدواء، فإننا ندعوا العراق إلى التعاون التام مع الأمم المتحدة لتهيئة الظروف المناسبة لوضع ذلك القرار موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن. كما ندعو العراق إلى تنفيذ بقية القرارات الدولية الخاصة بإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، وإعادة الممتلكات والالتزام بآلية التعويض، وإلى مزيد من التعاون مع اللجنة الدولية المكلفة بنزع أسلحة الدمار الشامل، وهي خطوات من شأنها أن تعجل برفع الحظر الدولي ودعم أسباب الأمن، والاستقرار في المنطقة.

إن الجهود المبذولة للحد من التسلح جهود تهدف إلى تحقيق توازن مستقر بين القوى الإقليمية على أساس توفير الأمن المتساوي للجميع. وقد واصلت بلادي مشاركتها في اجتماعات لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمي المنبثقة عن محادثات السلام متعددة الأطراف في الشرق الأوسط. إن سلطنة عمان، ومن منطلق دعمها لجهود هذه اللجنة في وضع وتنفيذ إجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة، تؤكد بأن هذه الجهود وحدها لا تكفل تحقيق الأمن الإقليمي المتساوي إذا لم تقترن في الوقت ذاته باتخاذ خطوات عملية نحو الحد من التسلح، تؤدي إلى إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وقبول جميع الدول فيها مبدأ الرقابة والتفتيش الدوليين على جميع أنشطتها ذات العلاقة بهذا الشأن.

ولقد كانت بلادي في مقدمة الدول التي وقعت على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة الكيميائية، بل كانت الدولة الأولى التي صادقت عليها في منطقة الشرق الأوسط، مما يأتي تعبيرا واضحا وأكيدا على سعي بلادي في تعزيز أمن واستقرار المنطقة، بل والعالم أجمع. ومن ذات المنطلق الذي آمنت به بلادي في دعم كل الجهود الإقليمية والدولية لخلق مناطق منزوعة

وخالية من الأسلحة النووية، أتشرف بالإعلان من على هذا المنبر، أن بلادي قررت الانضام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. إن سلطنة عمان وهي تخطو هذه الخطوة، لتأمل التحقيق الكامل لعالمية هذه المعاهدة، بانضمام كافة الدول التي لم تنضم إليها بعد. كما تأمل بلادي انضمام كافة دول العالم لاتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية قبل نهاية العام الجاري، كخطوة مثالية جديدة نحو عالم آمن ومستقر، تتعايش فيه كافة الشعوب وتتعاون فيما بينها بسلام ومحبة ووئام. إن بلادي صوتت لصالح هذه الاتفاقية، إلى جانب العديد من دول العالم، ولكنها في نفس الوقت الذي تحيي فيه جميع الدول التي ساهمت في تحقيق هذا الانجاز الكبير، تدعو الأمم المتحدة إلى عدم التوقف عند هذا الحد، بل والاستمرار في جهودها الرامية إلى تخليص العالم نهائيا من كافة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. كما تدعو بلادي الدول النووية، على وجه الخصوص، إلى وضع البرامج الزمنية الكفيلة ببلوغ هذه الغاية النبيلة، وفي أقرب الآجال.

ولقد أصبحت ممارسات العنف وأعمال التطرف الهدامة والعمليات الإرهابية التي تستهدف أرواح الأبرياء، من أطفال ونساء وشيوخ، وتنتهك حقوقهم المشروعة في العيش بطمأنينة وأمن ورخاء، ظاهرة تستوجب تكثيف الجهود الدولية وتوحيدها بإرادة قوية وحازمة، للتصدي لمثل هذه الأعمال الشريرة. ولذا فإننا نؤيد كل الجهود والإجراءات المخلصة الرامية إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة سائر الجوانب المتصلة بهذه الظاهرة العالمية، وتنسيق العمل الدولي لاستئصالها، وضمان مثول أولئك الذين يمارسونها ويروجون لها، أمام العدالة.

ولقد أثبت اتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك بعد مرور عام على توقيعه، بأنه الحل الأمثل لإنهاء الحرب الشرسة هناك، التي دامت قرابة أربع سنوات، والتي كابد خلالها الشعب البوسني أشد أنواع القتل والتشريد والتدمير التي عرفتها البشرية خلال القرن العشرين.

وإن سلطنة عمان، التي رحبت بهذا الاتفاق التاريخي وبذلت كل جهد ممكن من خلال عضويتها السابقة في مجلس الأمن الدولي، فضلا عن جهودها في إطار المحافل الإقليمية والدولية، لوقف تلك المعاناة الإنسانية لشعب البوسنة والهرسك وتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء لسائر شعوب منطقة البلقان، لتأمل أن تكون النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات العامة، والتي أجريت مؤخرا في جمهورية البوسنة والهرسك، فاتحة خير لمستقبل مشرق يسوده التعايش السلمي والتعاون البناء بين جميع شعوب تلك المنطقة.

إن المشاركة الفعالة في المؤتمرات الدولية والإقليمية المعنية بالقضايا البيئية تعتبر إحدى السمات التي تساعد على تطوير وتنسيق السياسات البيئية في سلطنة عمان، حيث تحرص بلادي على المشاركة النشطة في العديد من هذه المؤتمرات، بينما عملت على استضافة البعض منها، مساهمة في إحياء وعي بيئي متجدد، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

إننا في عمان على قناعة تامة بضرورة المحافظة على نظام بيئي ينسجم مع النظم البيئية العالمية. ومن هنا نؤكد على أهمية المشاركة الفعالة فيما يتعلق بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعمل على صيانة وخدمة القطاعات البيئية على كافة المستويات وتنمية مجالات التعاون الدولي وتبادل الخبرات العلمية وإنشاء شبكات تبادل المعلومات.

إن سياسات بلادي الاقتصادية تهدف باستمرار إلى تنمية الإنسان العماني وتأهيل طاقاته في جو يسوده القانون والأمن والاستقرار، ومناخ من العزة والكرامة والعيش الهنيء. وفي هذا الإطار تهدف الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني وخطة التنمية الخامسة التي استُهلت في مطلع هذا العام، إلى مجموعة من الأهداف وفي مقدمتها تطوير نظام التعليم تقنيا ومهنيا، وتنويع مصادر الدخل، وتنشيط دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وتطوير مناخ الاستثمار المحلي والعالمي، حيث استُحدثت مبادئ وأسس جوهرية على الأنظمة والقوانين التجارية. كما تم تحديث الأنظمة الاستثمارية والضريبية بروح الشراكة العالمية الجديدة، ووفقا لمعادلة تضمن تساوي الممارسات والفرص التجارية سواء للمواطن أو

للمستثمر الخارجي. ولخدمة التاجر والمستثمر تم مؤخرا في مسقط إنشاء المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات.

إن التكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية أصبحت سمة بارزة في إطار الجهود المبذولة لتوسيع نطاق المنافع الاقتصادية المتبادلة، في ظل المناخ القائم لتحرير التجارة والاستثمار. وبهذا الصدد شاركت بلادي شقيقاتها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في الجهود الرامية إلى تحرير التجارة وتنميتها، سواء فيما بين دول مجلس التعاون، أو مع الأطراف والمجموعات الدولية الأخرى.

ومن جهة أخرى شاركت بلادي بدور نشط، في وضع الترتيبات الأولية لتأسيس تجمع اقتصادي جديد، يجمع عددا من الدول الواقعة على حوض المحيط الهندي. إن هذا التجمع الممتد بين أفريقيا وشبه القارة الهندية، يهدف إلى تنشيط الحركة التجارية في تلك المنطقة، وتنمية التعاون الاقتصادي من خلال الاستثمار الأمثل لمواردها الطبيعية والبشرية، وبما يعود بالنفع والرخاء لشعوبها.

إننا على ثقة بأن هذا التجمع الجديد، الذي ترتبط دوله بروابط تاريخية وثقافية موغلة في القدم وتزخر بعوامل اقتصادية مشتركة، منها المواد الخام والموارد البشرية والطاقة والأسواق، إنما يشكل أساسا مجديا للتعاون المستقبلي بين دوله، ورافدا ايجابيا آخر في محيط التعاون الاقتصادي العالمي.

أود هنا أن أتحدث عن أحوال القارة الأفريقية. فكما تعلم الجمعية، ما زال عدد من بلدان هذه القارة يعاني من السلبيات التي خلقتها الحرب الباردة، بما في ذلك من تراجع في معدلات النمو الاقتصادي نتيجة للعديد من الأزمات الداخلية والحروب الأهلية. إن دور أفريقيا في خدمة الأمن والسلم الدوليين دور أساسي ومطلوب، ويتعين علينا جميعا المساعدة في تمكينها من الاضطلاع بدورها الطبيعي على الساحة الدولية. ولذا فإننا نحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على إيلاء مزيد من الاهتمام والرعاية لمشاكل القارة الأفريقية، وذلك بالتعاون البناء مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا.

إن ثورة العلم والتكنولوجيا أدت إلى تقارب أقطار العالم في شتى البقاع، مما ساعد على تفاعل أكبر للاقتصاد العالمي. إن بلادي ترحب بنتائج قمة الدول الصناعية التي انعقدت بمدينة ليون الفرنسية في شهر حزيران/يونيه الماضي، حيث أكدت هذه الدول على تكاتفها مع المجتمع الدولي من أجل تفادي سلبيات العولمة، بالإضافة إلى ضرورة استفادة الدول النامية من نتائج جولة أوروغواي وتحديد الشروط العملية للمشاركة من أجل التنمية.

إن العالم النامي، وهو يذهب قدما نحو تبني سياسات اقتصاد السوق وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، وما ينطوي عليه ذلك من خصخصة وتحرير التجارة والاستثمار، يتطلع إلى تدفق رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا إليه، بما يعود بالنفع على برامجه الإنمائية والاجتماعية والمصالح المتبادلة. إن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تنشيط عجلة التنمية وتوسيع الأسواق وتعزيز المنافسة الحرة في الدول النامية، مما سيساعد على خلق عالم أكثر تكاتفا وترابطا، تزدهر على ترابه بذور الاستقرار والنماء، بينما تنحسر ظواهر وأسباب الأحقاد والدمار.

بادرت حكومة بلادي بتقديم طلب للحصول على العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية، بعد أن ظلت تتابع أعمالها عن كثب لأكثر من عام بصفة مراقب. إن انضمامنا إلى منظمة التجارة العالمية يشكل خطوة كبيرة لنا، نظرا لما يتطلبه ذلك منا من عمل دؤوب للارتقاء بمستوى التنمية والخدمات، ورفع القدرات الإنتاجية إلى القدر الذي يمكننا من تحقيق التكامل المطلوب بين مصالحنا الوطنية والمصالح الاقتصادية الإقليمية والدولية.

وفي هذا الإطار تتطلع سلطنة عمان، بصفتها إحدى الدول النامية، إلى تلقي الدعم والمساندة من المجتمع الدولي في مواجهتها للتحديات الناجمة. فعلى سبيل المثال، من شأن بعض المنافع والمزايا التجارية التي تحصل عليها الدول النامية في إطار نظام الأفضليات المعمم، أن تتأثر، حيث ستتآكل هوامشه التفضيلية نتيجة لإجراءات الإصلاح والتحرر الاقتصادي في الدول النامية. الأمر الذي يتطلب من الأسرة الدولية الاستمرار في دعم فعالية النظام المعمم

في الأجلين القصير والمتوسط، من خلال توسيع نطاق المنتجات المشمولة وتحقيق التناسق في قواعد المنشأ بين البلدان المانحة للأفضليات.

إن سجل سلطنة عمان في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية سجل جيد، تعبر عنه التشريعات الوطنية المعنية، مثل القانون الوطني للعلامات التجارية في سلطنة عمان، ونظام براءات الاختراع، الذي يتم تطبيقه على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد تم مؤخرا إصدار قانون لحماية حقوق المؤلف والمصنفات الأدبية وذلك في إطار تحديث وتطوير تشريعات ونظم التجارة والاستثمار.

ومن منطلق التعامل الإيجابي مع التوجه العالمي المعني بحماية حقوق الملكية الفكرية، وتأكيدا على التزام سلطنة عمان ومشاركتها الفعالة في هذا المجال، فإن حكومة بلادي قررت الانضمام إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

إننا نتطلع دوما إلى مواصلة العمل الجماعي الجاد والتعاون من أجل الأمن والسلم الدوليين وضمان مستقبل أرقى للأجيال القادمة. ونحن لا نشك في قدرة المجتمع الدولي على تجديد العزم، وتوطيد الصفوف، وتوحيد الإرادة السياسية نحو تحقيق المزيد من الإنجازات البناءة لخير البشرية جمعاء. وفي سبيل تحقيق ذلك تقع على عاتق منظمة الأمم المتحدة مسؤوليات جسيمة، وتحديات عظيمة، تستوجب النظر الموضوعي الثاقب واتخاذ الإجراءات العملية، فيما يتعلق بمسألة تجديد هيكلة منظمتنا الدولية، وأجهزتها الأساسية، حتى تتمكن بفعالية أكبر من الاضطلاع بمسؤولياتها على أكمل وجه.

ومع إدراكنا بأن موضوع هيكلة أجهزة الأمم المتحدة يكتنفه شيء من التعقيد والمصاعب، إلا أننا نعتقد بأنه يمكن معالجة الأمر من خلال آليات أقل تكلفة وأكثر فعالية، لتحقيق أهداف منتقاة وفقا لأولويات ومراحل زمنية موزعة على فترات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد.

إننا نؤيد خطة الأمين العام المتوسطة المدى المقترحة لوضع استراتيجية موضوعية لعمل الأمم المتحدة، والارتقاء بالبرامج المستقبلية للمنظمة. ولا يفوتنا في هذا الصدد، أن نعرب عن قلقنا للوضع المالي للأمم المتحدة، وتقاعس بعض الدول الأعضاء عن تسديد أنصبتها المالية في المنظمة. وفي الوقت الذي نحث هذه الدول على الإيفاء بالتزاماتها في هذا الشأن، لا يفوتنا كذلك الإشارة إلى أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي تقع على عاتقهم مسؤولية خاصة في تحمل نفقات عمليات حفظ السلم، في حين أن استمرار مثل هذه العمليات يتوقف على قدرة الأمم المتحدة، ومن خلال تعاونها مع الأطراف والمنظمات المعنية، في إيجاد الحلول المناسبة لكل المشاكل والصراعات القائمة، الأمر الذي يدعونا أكثر، إلى أهمية اسراع المجتمع الدولي في العمل من أجل تجديد أجهزة وهياكل الأمم المتحدة، لتعم روح التفاؤل كل الشعوب في شتى بقاع عالمنا الصغير.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): والآن أعطي الكلمة لوزير الخارجية والتعاون في بوروندي سعادة السيد لوك روكينغاما.

السيد روكينغاما (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بادئ ذي بدء، يود وفد بوروندي، الذي يشرفني أن أترأسه في الدورة الحالية للجمعية العامة، أن يغتنم هذه الفرصة لكي يهديكم التحيات الودية لحكومة وشعب بوروندي.

إن بوروندي تعلق أهمية فائقة على المثل العليا للعدالة والسلام والأمن التي تدافع عنها الأمم المتحدة وتنتهجها. ولهذا حاولنا دائما، حتى خلال الأزمة الطاحنة التي هزت بلدنا في السنوات الثلاث الماضية، المشاركة بأنشط ما يمكن في هذه المداولات. ونشكر المنظمة شكرا هي جديرة به على جهودها الدؤوبة لوقف الحرب بين الأشقاء التي نعاني منها منذ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

ويرحب وفدنا بالاختيار الموفق لابن بار من أبناء ماليزيا ليترأس الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة التابعة لمنظمتنا. ونحن على اقتناع بأن صفاته الفكرية والأخلاقية، بالإضافة إلى معرفته المستفيضة بشواغل عالم اليوم، ذخر لا ينكر في كفالة نجاح أعمالنا.

وبإمكانه أن يعول على دعم بلدي، الذي يحتل منصب نائب الرئيس في هيئة المكتب، واستعداده لتقديم إسهامه المتواضع في ضمان نجاح عمل الرئيس.

ونود أيضا أن نشيد بسلفه، سعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، ممثل البرتغال، على الكفاءة والبصيرة اللتين أدار بهما مداولات الدورة الماضية، عندما كانت الأمم المتحدة تحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديرنا للدور الذي يضطلع به سعادة السيد بطرس بطرس غالى، الأمين العام للأمم المتحدة، في جميع أنحاء العالم منذ توليه لمنصبه، من أجل النهوض بالسلم والتعاون والتنمية. وإننا نذكر بوجه خاص المناشدة الهامة للسلم والمصالحة الوطنية وهي المناشدة التي وجهها إلى شعب بوروندي وأفريقيا خلال زيارته لبوجومبورا في تموز/يوليه ١٩٩٥.

وعلى الرغم من الأزمة القائمة في بلدي، نعتقد أن رسالته ستلقى آذانا صاغية في النهاية لدى الذين اختاروا العنف لتحقيق طموحاتهم.

وكما يعلم الأعضاء، تنعقد الدورة الحادية والخمسون للجمعية العامة في الوقت الذي يعاني فيه بلدي، بوروندي، من أشد أزمة في تاريخه. ويقينا، أتاحت نهاية الحرب الباردة للمجتمع الدولي أن يحرر نفسه من الأغلال الأيديولوجية والقيود الأخرى التي فرضتها عليه العداوات بين الشرق والغرب. وهكذا استطاعت الأمم المتحدة أن تركز على أهدافها الرئيسية وأن تستجيب بفعالية لبعض المشاكل التي حالت المنافسة بين الدولتين العظميين دون حسمها.

ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نلاحظ، وبإحساس لا يخلو من المرارة، أن فترة ما بعد الحرب الباردة شهدت نشوب صراعات جديدة أكثر تعقدا، معظمها داخل بلدان، نجم عنها مشاكل إنسانية خطيرة. وهذا للأسف، هو الحال في بلدي. فطوال ثلاث سنوات، وقعت بوروندي في قبضة المجازر وأعمال الإبادة الجماعية المنتشرة على نطاق واسع.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ما برحت بوروندي تتورط في مأساة يبدو أنها غير قادرة على الإفلات منها. وكانت حكومة توافق الآراء التي أنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، في سياق تنفيذ اتفاقية الحكم لعام ١٩٩٤، بعد مفاوضات طويلة فيما بين الأحزاب السياسية، محاطة بالشكوك والريبة على أعلى مستويات الدولة وتفتقر على نحو خطير إلى الإرادة على استعادة السلام.

وقد أدى تواطؤ الحكومة السابقة مع مجموعات مسلحة، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والنفاق على قمة إدارة الدولة، والافتقار إلى القيادة، إلى شجب اتفاقية الحكم وحدوث انهيار في المؤسسات. وبغية تفادي وقوع انفجار من الداخل في وجه خطر تجدد الإبادة الجماعية، وعدم وجود بديل يعول عليه، فإن القوى الناشطة في الدولة طلبت من فخامة الرئيس بويويا أن يأخذ على عاتقه مسؤولية وضع بوروندي على المسار القويم.

وقررت الحكومة الجديدة أن تكون أولى أولوياتها إنهاء المجازر والمذابح، واستعادة السلام والأمن للجميع، ووضع حد للإفلات من العقاب، وإعادة دمج الأشخاص المشردين وتعمير البلد.

وقد تولت حكومة الإنقاذ الشعبي زمام السلطة في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦. وهي مكونة من فريق عريض القاعدة، يعبّر عن مختلف العناصر الإثنية والاتجاهات السياسية. وجميع مناطق البلد ممثلة فيها.

وتريد الحكومة تعزيز التضامن والوحدة لضمان نجاح برنامجها الانتقالي الذي سيدوم ثلاث سنوات. ومؤخرا أعلن رئيس الوزراء، سعادة السيد باسكال فيرمين نديميرا، عن خطة عملها. وترمي هذه الخطة إلى الوفاء بالالتزام الذي قطعه رئيس الدولة بإعادة بوروندي إلى طريق السلام والأمن والازدهار عن طريق الحوار والنقاش الوطني.

وتحظى التغييرات التي حدثت في بوروندي منذ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ بترحيب سكان بوروندي بوصفها عملية إنقاذ. فقد كانت رسائل التأييد الواردة من جميع الجهات والمظاهرات التلقائية في جميع أنحاء البلد

دلائل واضحة على تأييد شعب بوروندي للحكومة الجديدة التي جاءت لمساعدة بلد كان يقف على حفة الهاوية.

ومع ذلك، كانت بعض البلدان، وخاصة البلدان المجاورة لنا، بطيئة في فهم الحاجة، إذا كنا نريد تجنب وقوع إبادة جماعية في بوروندي والحفاظ على سيادة البلد، إلى إقامة حكومة توحد الشعب في السعي إلى تحقيق الأمن للجميع لا لمجموعة إثنية واحدة بما يعود بالضرر على المجموعات الأخرى.

وبالتالي، لم يكن ذلك محاولة لتقويض الديمقراطية، كما زعم البعض. فالحكومة تريد، خلافا لذلك، أن تضع حدا لمجازر السكان الأبرياء الذين يواجهون الفصائل المسلحة المختلفة داخل البلد وخارجه، من العاصمة إلى وسط بوروندي، من أجل استعادة السلام والأمن للجميع وتهيئة الظروف المؤاتية لنشر الديمقراطية الشاملة على أساس الواقع الوطني.

إن الجهود التي تقوم الحكومة الجديدة ببذلها من أجل استعادة السلام وتنظيم حوار ونقاش وطني تعرقلها الجزاءات الاقتصادية المفروضة على بوروندي. ومن واجبي أن ألفت انتباه الممثلين هنا إلى الآثار الضارة المترتبة على الحصار الاقتصادي الذي فرض على بلدي في قمة أروشا الإقليمية الثانية المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن بوروندي. فيجب ألا يقول المجتمع الدولي يوما ما إنه لم يكن على علم بذلك. إن بلدان منطقتنا دون الإقليمية كانت تدرك أكثر من غيرها الحالة المضطربة والمعقدة السائدة في بوروندي قبل ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. كما أنها كانت على علم بالشلل المؤسسي التام تقريبا نتيجة للأزمة. وهي تتابع يوميا كفاح بلدي المستمر لاستعادة السلام والأمن على الرغم من الصعوبات كافة التي نواجهها.

ولذلك فإننا نعتبر الحظر المفروض على بوروندي إجراء غير ودي وظالما وغير قانوني. فهو ينتهك القانون العام الدولي والاتفاقات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلداننا، وهذا الحظر، الذي هو في الحقيقة حصار اقتصادي كامل على بلدي، يشكل سابقة خطيرة تنتهك الفقرة ٢ من المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بحق الشعوب في تقرير المصير وسيادة الدول ومساواتها.

ويتجاهل هذا الحصار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والإعلان المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، الذي اعتمدته الجمعية العامة بشأن واجب الدول في الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وينتهك طابع الجزاءات المعتمدة مبدأ عدم استخدام القوة وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وفقا للإعلان المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ الذي اعتمدته الجمعية العامة. ونحن نعلم أن من المحظور على الدول أن تستخدم القوة ضد أية دولة أخرى حتى في حالة وقوع أضرار تسببت بها الأخيرة.

وفي حالة بوروندي، فإننا لم نلحق أي ضرر بأي من جيراننا. ومع ذلك حرمنا من إمكانية الوصول إلى البحر ومن حقنا في العبور وحرية التجارة. وعدم شرعية هذا الحظر واضح بالنظر إلى أن المعاهدات الدولية والإقليمية التي تقر بحرية الدول الأعضاء في العبور قد انتهكت.

وتشمل هذه الصكوك اتفاق مراكش الذي أنشأ منظمة التجارة العالمية، ومعاهدة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، واتفاقية تجارة المرور العابر (الترانزيت) للدول غير الساحلية، ناهيك عن مواثيق واتفاقات البلدان المجاورة، مثل الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى ومنطقة التجارة التفضيلية.

والأسوأ - ونؤكد هذا هنا أمام الجمعية العامة - هو أن الجزاءات المفروضة تعيق عمل حكومتنا وتضعف فرص إحلال السلام وتخدم مصلحة المليشيات المتطرفة والعصابات المسلحة، التي تستمد منها التشجيع. وفي هذه اللحظة بالذات تستخدم الأخيرة الحظر لتكثيف أعمال العنف والتدمير في البلد.

لقد كان للحظر المفروض على بوروندي آثار مأساوية على الشعب الذي يجد نفسه، نتيجة لذلك،

محروما من احتياجاته الملحة من الأدوية واللقاحات ومواد التشخيص والمعدات الجراحية. واليوم يموت الأطفال والنساء والمسنون.

ومعدل التلقيح، الذي انخفض، بسبب ثلاث سنوات من الحرب، من ٨٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، قد يصل في القريب العاجل إلى صفر إن لم يفعل شيء ما لتحسين الحالة في هذه الأثناء. وهذا بالضرورة سيترك أثره على أضعف فئات السكان. وفضلا عن ذلك، يواجه سكان بوروندي خطر انتشار المجاعة التي ستكون لها آثار مأساوية على سكان البلدان المجاورة. وسيكون أثرها أكبر على أضعف الفئات، أي المشردين والذين لا مأوى لهم والمعادين إلى الوطن، والمجموعة الأخيرة ما فتئت تعيش بالفعل طيلة ثلاث سنوات الآن في ظروف غير إنسانية. وحوالي ٨٠ في المائة منهم أطفال ونساء ومسنون.

وأخيرا، نظرا إلى نقص الوقود وعدم توفر المواد التعليمية، قد يترك عدد كبير من التلاميذ والطلاب الجامعيين المدارس. ويبلغ بالفعل عدد الذين ينقطعون عن الدراسة دون إنهاء دراستهم ١٨ في المائة بالنسبة لطلاب المرحلة الثانوية و ٢١ في المائة بالنسبة لطلاب التدريب التقني و ٢٠ في المائة بالنسبة لطلاب الجامعات.

وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية للحظر، أود الاشارة إلى أن بوروندي تعيش بصورة أساسية على الزراعة وتربية الحيوانات. وسينخفض محصولنا انخفاضا كبيرا إذا استمر بسبب الحظر احتجاز الأسمدة والأدوية والمواد المركزة والأدوية البيطرية في موانئ البلدان المجاورة. ومن الواضح أن النتيجة ستكون انتشار المجاعة على نطاق واسع.

والصناعات القليلة التي لا تزال تعمل تقفل أبوابها تدريجيا بسبب عدم توفر المواد الخام. وعائدات الدولة وصلت إلى مستوى منخفض إلى حد خطير بسبب عدم قدرتنا على التصدير والاستيراد. وسيؤدي هذا إلى بطالة أو إلى عدم القدرة على دفع أجور العمال في القطاعين العام والخاص وإلى إثارة اضطرابات اجتماعية ستزيد من انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في البلد. وبصورة عامة، ستكون الحالة مؤاتية لقيام المجموعات المتمردة وغيرها من العصابات الخارجة عن القانون بإعادة احتلال الأراضي وتقوية عملياتها المسلحة ضد السكان المسالمين، مع المخاطرة باندلاع حرب أهلية واسعة النطاق.

وهذا الاحتمال الرؤيوي يمكن ويجب تجنبه. وقد طالبت البلدان المجاورة التي تقف وراء الحظر بأن ينهي النظام الجديد تعليق الجمعية الوطنية والأحزاب السياسية وبأن يلزم نفسه بالحوار مع المجموعات المسلحة، وهذه نقاط هي من أولويات برنامج النظام الجديد الذي أعلن في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. وقد أعاد توا المرسوم ١٠٠ - ٢٣، الصادر في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، العمل بالبرلمان والأحزاب السياسية والرابطات السياسية.

وفضلا عن ذلك، كررت توا حكومة بوروندي التزامها الرسمي بالدخول في حوار مع جميع الشركاء السياسيين المعنيين، ومنهم المجموعات المسلحة، وبمناقشة قضايا البلد الرئيسية معها. ونحن نجدد هذا الالتزام هنا أمام الجمعية.

وقد كان هذا التدبير، الذي هو بالفعل من بين أولويات النظام الجديد، آخر توصية لاجتماع قمة أروشا المنعقد في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦. والآن، وقد استجابت حكومتي بسرعة للشروط التي حددها جيرانها، فإننا ندعوهم إلى اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لرفع الحظر فورا لتخفيف حدة معاناة شعب بوروندي التي لا توصف ولتمكين قيام حوار - يعوقه أيضا الحظر - بفتح خطوط الاتصال البرية والجوية على حد سواء، وبالوفاء بالتزاماتهم.

ويسعى بلدي، بوروندي، إلى الاضطلاع بدور نشط وبناء في تطوير علاقات سلمية وودية وعائدة بالفائدة المتبادلة بين بلدان المنطقة وبقية العالم. وفي المقابل، نطلب من شركائنا الامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامها أو القيام بأي عمل آخر لا يتمشى مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

ونتيجة للحرب والحظر، لا يزال بلدي يعاني من حالة اقتصادية سيئة للغاية. وهو بلد غير ساحلي،

وبالتالي لا بد له أن يعتمد على جيرانه لعبور صادراته ووارداته. ولهذا السبب، نعلق أهمية كبيرة على سياسات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتعي حكومتي وعيا كاملا شواغل المجتمع الدولي إزاء الأزمة في بوروندي. ونعرب عن امتناننا لجميع شركائنا على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف الذين قدموا لنا الدعم والتضامن وتفهموا موقفنا في هذه الفترة الصعبة.

بيد أننا لا نزال مقتنعين بأن فرض شروط تتعلق بسرعة وطريق حلنا للصراع الحالي لا يمكن أن يكون مفيدا للشعب البوروندي. ونحن مصممون على إيجاد حلول دائمة ومحددة للكارثة التي تلحق الضرر ببوروندي، إلا أن هذه المشاكل المعقدة لا يمكن حلها بعمل متهور أو بوضع سكين على حناجرنا.

ولا تزال الحالة السياسية في منطقة البحيرات العظمى تثير القلق. وسجل هذه المنطقة الجغرافية سجل رديء للغاية من حيث عدد اللاجئين. فعقب عمليات الإبادة الجماعية في رواندا في نيسان/أبريل ١٩٩٤، طلب بضع مئات الآلاف من الأشخاص اللجوء إلى البلدان المجاورة، لا سيما زائير وتنزانيا.

وعقب أزمة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ضمت هذه البلدان أيضا عشرات الآلاف من المواطنين البوروندیين الذين زادوا زيادة كبيرة أعداد الذين ذهبوا إلى المنفى. وفي شباط/فبراير ١٩٩٥ عقد في بوجومبورا مؤتمر دولي بشأن هذه المسألة الشائكة تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وواقعيا بقيت القرارات التي اتخذت والتوصيات التي قدمت في ذلك الوقت حبرا على ورق. بيد أننا لاحظنا العودة الطوعية والسلمية لعدد كبير من اللاجئين الروانديين الذين طلبوا اللجوء إلى بوروندي.

ومن الخليق بمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، عن طريق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أن تزيدا مبادراتهما الرامية إلى تشجيع جميع الأشخاص الراغبين في العودة إلى بلدانهم متى توفرت ظروف السلام والأمن. وبالطبع، يتعين على سلطات البلدان المعنية الاضطلاع بدور رئيسي. وحكومة بوروندي من جانبها على استعداد للترحيب في أي وقت بجميع المواطنين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم. ولتحقيق هذه الغاية فإنها تنظم الآن وتفعل كل ما في وسعها لاستعادة مناخ السلم والتفهم والمصالحة الوطنية بسرعة.

ونحن نشجع جميع الجهود التي تبذلها البلدان المجاورة والبلدان الصديقة ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من أجل هذه المنطقة المضطربة ومن أجل عودة الحالة ككل إلى وضعها الطبيعي.

وفي نفس الوقت، نوجه انتباه المجتمع الدولي إلى آفات وظواهر أخرى منتشرة في هذه المنطقة الجغرافية. وأشير هنا إلى الاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشارها، وإلى انتشار تدريب المليشيات والمجموعات المسلحة التي تنشر الارهاب وتُعرض أمن المواطنين للخطر منطلقة من بعض البلدان المجاورة.

ونلاحظ انتشار أيديولوجية الإبادة الجماعية والكراهية والعنف والتهميش التي تتجلى في التعصب والأصولية العرقية. وهذه الأفكار الخبيثة التي ينشرها أنصار هذه الأيديولوجيات ستولد، على المدى البعيد، جيشانا اجتماعيا يعود في أصوله إلى أسباب سياسية وعرقية ستتسبب بدورها بإلحاق أذى كبير بالبشرية وبضرر مادي جسيم. والإبادة الجماعية في رواندا والمذابح التي ارتكبت في بوروندي منذ أزمة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وعمليات القتل التي شهدناها في جنوب كيفو، لا سيما منطقة ماسيسي ومؤخرا منطقة يوفيرا، أمثلة ممتازة على هذا الخطر الذي يتهدد السلم والأمن في منطقتنا دون الإقليمية.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يعد العدة لمكافحة هذه الأعمال اللاإنسانية والمهينة التي تذكرنا فلسفتها، على نحو ملفت للنظر، بالنازية الهتلرية السيئة السمعة.

وفيما يتعلق بالصراعات الأخرى التي تحيق بأفريقيا، ترحب حكومة بوروندي بالتطورات الإيجابية

في الحالة في الصومال وليبريا. وتقدر الدور الحاسم الذي اضطلعت به منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية في المساعدة على تسوية الخلافات وإلزام أطراف النزاع بعملية سلم ومصالحة.

وفي هذا الصدد، ترحب حكومتي بإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية آلية لمنع نشوب الصراع واحتوائه وإدارته. فقد أظهر القادة الأفارقة بهذا تصميمهم على أن يصبحوا أكثر مشاركة في حل مشاكل قارتهم.

ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن شكرنا للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والشركاء الآخرين على المستوى الثنائي لما قدموه لهذه المبادرة من الدعم السياسي والمادي والمالي. ولتحقيق هذه الغاية، بوروندي مقتنعة بالأهمية البالغة للدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية عن طريق الحوار والمفاوضات.

وللأمم المتحدة أولويتان رئيسيتان، هما "خطة للسلام" و "خطة للتنمية". ونجاحهما يتطلب التصميم على مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، وكذلك القضاء على التهديد النووي. ولهذا تؤيد بوروندي إنشاء محكمة جنائية دولية.

ولقد وقع ممثل بوروندي لدى الأمم المتحدة توا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترحب حكومة بلدي ترحيبا حارا بالقرار النبيل الذي اتخذته الجمعية العامة لمنظمتنا. إنه خطوة هامة للغاية نحو إنشاء عالم يسوده السلام ويخلو من التهديد بموت لا معنى له يسببه الإنسان نفسه.

وتقلق حكومة بوروندي أيضا آفات معاصرة أخرى، مثل الاتجار غير المشروع في العقاقير وغيرها من المؤثرات العقلية وتوزيعها واستهلاكها. وهي خطرة للغاية، ولا سيما على شبابنا الذين هم مستقبلنا. فهي، بالاضافة الى آثارها الضارة على الصحة، سلاح قوي في يد مؤيدي الارهاب الدولي.

ولهذا، نؤيد بكل قوتنا الجهود المبذولة في إطار التعاون الدولي لاستئصال شأفة هذا البلاء الذي تواجهه البشرية. ونؤكد هذه الحقيقة، لأن الجماعات المسلحة التي تنظم لكي تسرق وتنتهك الإعراض وتحرق وتقتل، تشبع نفسها بهذه المواد الضارة لكي تمارس القتل بوحشية وبلا ندم ولا شفقة.

وتسلم وفود عديدة بأن حكومات أفريقية كثيرة يزداد التزامها بتحمل مسؤولياتها عن تنمية قارتها. ويلاحظ بشكل خاص أن متوسط معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي قد بلغ ٥ في المائة خلال العامين الماضيين. وهذه الجهود تستحق التشجيع.

ومع ذلك، فإن عبء الدين الخارجي لا يزال يثقل كاهل الكثير من بلداننا، وكثيرا ما يقوض جهودها الإنمائية. ولهذا تناشد حكومة بوروندي تخفيف الدين الخارجي بدرجة كبيرة لكي تتاح كل الفرص للبرامج الرامية الى تحسين مستوى معيشة شعبنا.

وأود أن أضم صوتي الى رؤساء الوفود الآخرين الذين سبق أن تكلموا معربين عن اشتراك حكومة بلدي معهم في الأمل في إصلاح منظمتنا لكي تصبح أداة تتميز بالكفاءة والفعالية، وتتمكن بشكل أكبر من الاستجابة للمقاصد والمبادئ التي أناطها بها مؤسسوها. فيجب على الأمم المتحدة أن تكيف هياكلها وطرق عملها لشواغل كوكبنا، والبشرية كلها، في الحاضر والمستقبل.

ونولي اهتماما خاصا للمناقشات الجارية حول إعادة هيكلة مجلس الأمن بحيث يصبح التمثيل فيه

أكثر إنصافا، ويـــزداد عدد أعضائه، وتتحقق الصبغة الديمقراطية فيه بصفة عامة. ونظرا للمزايا السياسية والاقتصادية التي تتمتع بها ألمانيا واليابان، فإنهما تتطلعان تطلعا مشروعـــا الـــى الحصول على مقعدين دائمين في مجلس الأمن، مثلهما مثل إيطاليا. ونظرا الى أن أيا من المقترحات المطروحة أمامنـــا لا يلقى تأييدا عاما، فيحق لنا أن نأخذ في الحسبان الاقتـــراح المقنع الذي تقدمت به إيطاليا بإمكانية تناوب المقاعد الدائمة فيما بين دول مناطق معينة. ونعتقد أن افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من الخليق بها أن تحصل على مقعدين دائمين على الأقل لكل منطقة في هذه الهيئة السامية التي تتخذ القرارات في منظمتنا.

ويود بلدي، بوروندي، أن يؤكد من جديد التزامه التام بالأفكار النبيلة التي تدافع عنها المنظمة ودعمه الثابت لها. ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة تقدمها في الكفـــاح ضـــد العنصرية والتعصب وكراهية الأجانب والإرهاب ودعارة الأطفال. ورغبتنا العارمة هي أن نرى هذا البيت الفسيح للبشرية وهو يعزز، بل ينشر قيم السلام والحرية والاحترام المتبادل والأخوة بين الناس بغية درء شبح الحرب والجوع والمجاعة في العالم الى الأبد عن طريـــق تعـــاون دولـــي أكثر سخاء والتزاما. ونحث كل بلدان العالم، غنيهـــا وفقيرهـــا، صغيرها وكبيرها، على ضم صفوفها لكي تواجه هـــذا التحدي، تحدي بناء مستقبل أفضل في عالم أكثر عدلا وسلاما وإنسانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.